جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

الموضوع:

فعالية الحوافز الضريبية في تعزيز التنمية في المؤسسة الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من اعداد الطالبين:
-عبد الرؤوف صوالحي
- بوغازي أسامة

تحت اشراف الاستاذ:
- د/ خيرات أحمد

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الصفة	الجامعة
د. زواق كمال	رئيس اللجنة	**جامعة د. يحي فارس** المدية
د. خيرات أحمد	مشرفا	**جامعة د. يحي فارس** المدية
د. باصور رضوان	ممتحنا	**جامعة د. يحي فارس** المدية

السنة الجامعية 2024-2025

شكر وتقدير

أولا نحمد الله الذي أعاننا على إكمال هذا العمل

ثانيا، نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " خيرات أحمد " الذي أتحفنا بنصائحه وتوجيهاته

والتي ساهمت في إخراج المذكرة في أحسن صورة ممكنة.

كما نشكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

نخص بالذكر في شكرنا أساتذة قسم المالية والمحاسبة.

كما نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وإخراجها في أحسن صورة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير الأنام، وعلى آله وصحبه أجمعين.

في هذا المقام، أهدي عملي إلى كل من كان له فضل في إتمامه.

كما أهدي هذا العمل إلى **عائلتي**

الكريمة، التي كانت السند والداعم الأول لي

طوال مسيرتي الدراسية. شكرا لكم على صبركم، دعمكم المعنوي، و تشجيعكم المستمر الذي كان دافعا لي لتحقيق هذا الإنجاز.

أهدي عملي أيضا إلى أستاذي المشرف **الدكتور/الأستاذ** خيرات احمد على توجيهاته القيمة، وملاحظاته الدقيقة، وسعة صدره، وكل ما قدمه لي من دعم علمي.

ومهني طوال فترة إعداد هذه المذكرة. فلهمني كل التقدير والاحترام.

ولا أنسى أن أوجه شكري كذلك إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، من أساتذة، وزملاء، وأصدقاء.

جزاكم الله عني كل خير، ووفقنا وإياكم لما فيه الخير والصلاح. والله ولي التوفيق.

عبد الرؤوف

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني ويسر لي سبل العلم

والمعرفة، وبلغني مرحلة إنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي مذكرتي هاته،

إلى عائلتي العزيزة، التي كانت الداعم الأول لي في مسيرتي التعليمية، لما قدموه لي من حب، وتضحيات، وتشجيع مستمر في كل مراحل حياتي الدراسية. فلكم مني كل الحب والوفاء.

إلى أستاذي الفاضل خيرات احمد، الذي لم يبخل علي بعلمه وتوجيهاته السديدة، وكان خير مرشد وموجه طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، فله مني كل التقدير والاحترام.

إلى الذين ساهموا في تكويني العلمي والأكاديمي، وزملائي الذين كانوا خير رفقاء في هذه الرحلة.

أسامة

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر	–
الإهداء.	–
فهرس المحتويات.	–
قائمة الجداول.	–
قائمة الأشكال.	–
مستلخص.	–
مقدمة.	أ
الفصل الاول: الحوافز الضريبية كآلية للدعم	
المبحث الاول: الإطار النظري للحوافز الضريبية	10
المطلب الاول: تعريف الحوافز الضريبية	10
المطلب الثاني: مكونات الحوافز الضريبية	11
المطلب الثالث: أهداف ودوافع التحفيزات الضريبية في المؤسسات الاقتصادية	12
المبحث الثاني : السياسات الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار	15
المطلب الاول: أنواع الحوافز الضريبية(إعفاءات، تخفيضات، تسهيلات)	15
المطلب الثاني:اهمية الحوافزالجبائية لدعم الاقتصاد الوطني	17
المطلب الثالث: شروط و فعالية تطبيق الحوافز الضريبية	19
الفصل الثانيالإطار المفاهيمي والتشريعي للحوافز الجبائية وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة	
المبحث الاول: الإطار التشريعي الجزائري للجبائية الممنوحة للمؤسساتالاقتصادية	28
المطلب الاول: :لمحة تاريخية عن تطور تشريعات الحوافز الجبائية في الجزائر	29
المطلب الثاني: : أنواع الحوافز الجبائية	29
المطلب الثالث:الهيئات المكلفة بمنح ومتابعة الحوافز الجبائية	31
المبحث الثاني: العلاقة بين الحوافز الضريبية و التنمية المؤسسية	33

المطلب الاول: دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات	33
المطلب الثاني: تأثير الحوافز الضريبية على النمو	34
المطلب الثالث: الحوافز الضريبية و دورها في تحقيق الاستدامة المالية	36
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة صناعة البلاستيك والمطاط ENPC بالمدية في الفترة (2021-2022)	
المبحث الاول: الاطار العام للمؤسسة المدروسة	42
المطلب الاول: تعريف المؤسسة وهيكلها التنظيمي	42
المطلب الثاني: النظام الضريبي المطبق على المؤسسة و الحوافز الضريبية التي تستفيد منها	45
المطلب الثالث: البيانات المالية للوحدة	47
المبحث الثاني: تحليل أثر الحوافز الضريبية على أداء المؤسسة	53
المطلب الاول: تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة قبل و بعد الاستفادة من الحوافز	53
المطلب الثاني:تحليل أثر الحوافز الضريبية على الانتاجية و التنافسية	55
المطلب الثالث: تحديات و معوقات تطبيق الحوافز الضريبية	58
الخاتمة	63
قائمة المراجع	70
قائمة الملاحق	73

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	بيان التدفق النقدي 2021	48
2	جدول حساب النتائج 2021	48
3	الميزانية لعام 2021	49
4	الميزانية للأصول لعام 2021	50
5	بيان التدفق النقدي الطريقة المباشرة2022	51
6	جدول حساب النتائج 2022	52
7	الميزانية 2022	52
8	المؤشرات المالية	54
9	المؤشرات ذات الصلة بالإنتاجية	56
10	المؤشرات ذات الصلة بالتنافسية	57

قائمة الاشكال:

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	هيكل تنظيمي للمؤسسة	43

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية الحوافز الضريبية ودورها في تحسين الأداء المالي وتعزيز التنمية داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة حالة ميدانية لمؤسسة صناعية تنشط في قطاع البلاستيك والمطاط بولاية المدية، خاضعة للنظام الجبائي الحقيقي.

وتطرقت الدراسة من خلال ثلاثة فصول رئيسية: إلى الإطار النظري للحوافز الضريبية ودورها الاقتصادي في الفصل الأول، بينما تناول الفصل الثاني الإطار التشريعي في الجزائر وربطه بمؤشرات الأداء المالي، أما الفصل الثالث فقد خُصص للدراسة التطبيقية، من خلال تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة خلال سنتي 2021 و2022.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية ساهمت بشكل نسبي في تحسين بعض المؤشرات المالية للمؤسسة، مثل صافي الربح والتدفقات النقدية، والقدرة على التمويل الذاتي، إلا أن الأثر العام ظل محدودا بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية وضعف المتابعة وعدم وضوح الاطار التشريعي في بعض الجوانب.

Abstract:

This study aimed to analyze the effectiveness of tax incentives and their role in improving financial performance and promoting development within economic enterprises. It focused on a field case study of an industrial company operating in the plastics and rubber sector in Médéa Province، subject to the actual tax regime.

The study was structured around three main chapters: the first chapter addressed the theoretical framework of tax incentives and their economic role; the second chapter examined the legislative framework in Algeria and its connection to financial performance indicators; while the third chapter was dedicated to the practical study، analyzing the company's financial indicators for the years 2021 and 2022.

The findings revealed that tax incentives had a relative impact on improving certain financial indicators of the company، such as net profit، cash flows، and self-financing capacity. However، the overall effect remained limited due to the complexity of administrative procedures، weak follow-up، and lack of clarity in some aspects of the legislative framework.

مقدمة

مقدمة:

تُعد السياسة الضريبية إحدى الركائز الجوهرية في منظومة السياسات الاقتصادية للدولة، إذ لا تقتصر وظيفتها على تمويل النفقات العمومية فحسب، بل تتعداها لتصبح أداة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحفيز المؤسسات على تحسين أدائها، خاصة من حيث تحقيق الاستقرار المالي والاستدامة. وفي هذا السياق، تُعتبر الحوافز الضريبية إحدى أبرز آليات التدخل التي تعتمدها الحكومات بهدف خلق بيئة محفزة للاستثمار، وتسهيل نشاط المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز قدراتها التنافسية. وإضافة إلى ذلك، فإن أغلب الدول، بما فيها الجزائر، تعتمد على الضرائب كإحدى الأدوات الأساسية ضمن منظومة السياسة المالية، وتُدرج الحوافز الضريبية كأداة مكملة ضمن هذه المنظومة، من أجل تحقيق أهداف متعددة، ليس فقط اقتصادية، بل كذلك مالية واجتماعية. ويُقصد بالحوافز الضريبية مختلف الإعفاءات والتخفيضات والتسهيلات الجبائية التي تُمنح للمؤسسات الاقتصادية لتشجيعها على الاستثمار أو التوسع أو الابتكار أو التصدير. تتخذ هذه الحوافز أشكالًا متعددة، وتكمن فعاليتها الحقيقية في قدرتها على تقليل العبء الجبائي الذي تتحمله المؤسسة، مما يمنحها هامشًا أكبر لإعادة توجيه مواردها نحو الأنشطة الأساسية التي تُعزز أداءها المالي، سواء عبر تحسين الربحية، أو تعزيز السيولة، أو تقليل التكاليف، أو توسيع قاعدة أصولها. وهو ما يجعل من الأداء المالي للمؤسسة محورًا رئيسيًا تتقاطع فيه فعالية هذه الحوافز مع مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية، والتكيّف مع متغيرات السوق، وتحقيق التوازن المالي الداخلي، خاصة في بيئة اقتصادية تشهد الكثير من التحديات والتقلبات.

وانطلاقًا من هذا المنظور، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال دراسة حالة واقعية لمؤسسة تنشط في القطاع الصناعي، مع التركيز على المؤشرات المالية قبل وبعد الاستفادة من الحوافز، وذلك لتقييم مدى جدوى هذه السياسات في السياق الجزائري, وانطلاقًا من هذا التوجه، جاءت هذه الدراسة لتطبيق الجانب النظري على حالة واقعية لمؤسسة اقتصادية جزائرية، من أجل

تحليل أثر الحوافز الضريبية على أدائها المالي.وفي إطار تجسيد الأهداف النظرية لهذه الدراسة على الواقع العملي، تم اختيار مؤسسة صناعية تنشط في قطاع البلاستيك والمطاط بولاية المدية كحالة تطبيقية للتحليل، وهي إحدى الوحدات التابعة للمجمع الوطنيللبلاستيك (ENPC).ويعود اختيار هذه المؤسسة إلى كونها تخضع للنظام الجبائي الحقيقي وتستفيد فعليًا من جملة من الحوافز الضريبية المقررة في التشريع الجزائري، ما يجعلها نموذجًا مناسبًا لتقييم أثر هذه الحوافز على أدائها المالي والاقتصادي .وقد تم الاعتماد على بيانات مالية واقعية للفترة 2022–2021تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية بالمؤسسة، بهدف تحليل المؤشرات المالية والإنتاجية والتنافسية، وتحديد مدى استفادة المؤسسة من الامتيازات الجبائية ومدى فعاليتها في دعم التنمية الاقتصادية.

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

–كيف تساهم الحوافز الجبائية المكتسبة في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالحوافز الضريبية وما هي أبرز مكوناتها وأهدافها وأنواعها؟
- كيف تؤثر السياسة الضريبية، بما فيها الحوافز، على قرارات الاستثمار ونمو المؤسسات؟
- ما هي أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الاستدامة ونمو المؤسسات؟
- إلى أي مدى ساهمت الحوافز الضريبية في تحسين المؤشرات المالية لمؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية خلال الفترة 2021–2022؟

فرضيات الدراسة:

كدراسة لهذه لهذا الموضوع ومحاولة للإجابة على إشكاليته الرئيسية، سننطلق إلى الفرضيات التالية:

1. للتحفيزات الجبائية دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية والفروقات الناتجة عنها.
2. يؤثر التحفيز الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في جميع مراحل نشاطها، وذلك من خلال ما يستخلص عنه من نقص في الدفع الضريبي حيث قد تستثمر في مجال آخر.
3. تفترض الدراسة أن استفادة المؤسسة الصناعية للبلاستيك والمطاط بالمدية من الحوافز الضريبية خلال الفترة (2021–2022) قد ساهمت في تحسين أدائها المالي،

- **أهمية الدراسة:**

لهذا الموضوع أهمية كبيرة لمعرفة ما إذا كانت السياسة التي اتبعها المشرع الجزائري في منح التحفيزات الجبائية قد ساهمت في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث أنها تعتبر الأساس لتطوير التنمية الاقتصادية في البلاد وحل مشاكل عديدة كالبطالة، ولا يأتي هذا إلا بأداء مالي فعال.

كما يتجلى جوهر هذا البحث في توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية التحفيزات الجبائية ومدى انعكاسها في تحسين أدائها المالي وتعزيز التنمية في المؤسسات الاقتصادية.

تسهم دراسة الحالة التطبيقية لمؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية في الربط بين الجانب النظري والتشريعي للحوافز الجبائية والواقع العملي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تعزز هذه الدراسة من أهمية التحليل التطبيقي في فهم مدى استفادة المؤسسات فعلياً من الامتيازات الجبائية، وتقييم آثارها على الأداء المالي في بيئة ضريبية واقعية

تبرز هذه الدراسة أهمية تطوير أدوات التسيير الجبائي داخل المؤسسات الجزائرية، انطلاقاً من نتائج حالة واقعية قابلة للقياس والملاحظة.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

1. معرفة مختلف التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف النظام الجزائري لزيادة التنمية الاقتصادية الوطنية واستقطاب المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
2. توضيح مدى أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي ومساهمته في تعزيز التنمية للمؤسسات الاقتصادية.
3. توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالأثر الإيجابي للحوافز الجبائية على تحسين أدائها المالي خلال مراحل نشاطها {الاستغلال–التمويل–الاستثمار} ومعرفة كيفية استغلال ذلك في تطورها.
4. تحليل مدى فعالية الحوافز الضريبية على الأداء المالي لمؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية، من خلال تتبع المؤشرات المالية قبل وبعد الاستفادة منها، تقييم واقع تطبيق الحوافز الجبائية داخل المؤسسات الصناعية الجزائرية، والوقوف على نقاط القوة والضعف في استغلال هذه الامتيازات، تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق للمؤسسات المشابهة، بناءً على نتائج حالة واقعية موثقة بالقوائم المالية

- **منهج وأدوات الدراسة:**

لمعرفة الجواب على الإشكالية التي طرحناها قمنا باستخدام المنهج الوصفي وذلك لتحديد أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع وذلك في الفصلين الأولين، كما تناولنا المنهج التحليلي عند تحليلنا لأهم الادوات والمؤشرات الاقتصادية.

الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة مختلفة ومتنوعة وذلك للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة حيث شملت حول: الكتب والمقالات والمذكرات ورسائل التخرج السابقة، ومجلات وبعض المراسيم والمواد التي تتطرق إلى جزء من جوانب الموضوع.

تم تنظيم هذه الدراسة في ثلاث فصول مترابطة، تسعى إلى تغطية الجوانب النظرية، التشريعية، والتطبيقية للموضوع، على النحو التالي:

- **حدود الدراسة:**

1. الحدود المكانية: الدراسة اقتصرت على مؤسسه البلاستيك والمطاط بذراع السمار– المديه–

2. الحدود الزمانية: هي الفترة الزمنية التي تم فيها معالجة الإشكالية والمحصورة ما بين

2021 –2022

3.الحدود الموضوعية : إبراز دور التحفيزات الجبائية في تعزيز التنمية للمؤسسات الاقتصادية.

أسباب اختيار الدراسة:

سنتناول بعض الأسباب التي من أجلها قررنا اختيار موضوع دراستنا نذكر منها:

الأسباب الذاتية: المتمثلة في:

1. الرغبة في زيادة رصيد المكتبة الجامعية بمرجع جديد يخص موضوع التحفيزات الجبائية و التنمية الاقتصادية، نظرا لنقص المراجع في هذا الموضوع !

الرغبة الشخصية للبحث في مثل هذه المواضيع والمتعلقة بالتحفيزات الجبائية للمؤسسات الاقتصادية.

- **الأسباب الموضوعية:**

1. إبراز دور التحفيزات الجبائية في تعزيز التنمية للمؤسسات الاقتصادية؛
2. نقص وعي المؤسسات الاقتصادية بأهمية التحفيزات الجبائية في تحسين أدائها المالي.

- **الدراسات السابقة:**

يتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة سواء بشكل كلي أو جزئي المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والأداء المالي والتي لها صلة مع موضوع دراستنا، إلا أننا لم نجد دراسات تناولت الموضوع من نفس الجانب، وهي كما يلي :

- جلال عزيزي: بعنوان "أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر،" رسالة مقدمة لنيل الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2012.

واتخذ المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية وكذلك التعليق على الإحصائيات الاقتصادية،

مما ينتج عن هذه الدراسة ما يلي:

ضرورة استخدام السياسة الجبائية في توجيه المشاريع الاستثمارية نحو المناطق النائية؛ تلعب الحوافز الجبائية دو را مه ما في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاستثمارية للدولة.

- صابر عباسي: بعنوان "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية،" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

اعتمد المنهج الوصفي التقديري في تفسير النتائج ونظام SPSS، ومن نتائجه:

أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الجزائرية ولكن ضعيف الفعالية، حيث أنه يركز أقوى على خزينة المؤسسة وضعيف على أدائها المالي.

- دراسة بوفقة عبد الحق: بعنوان "سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة ميدانية،" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2016.

تناول في الدراسة التطبيقية سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث اعتمد المنهج الوصفي في ذلك، واستخلصت هذه الدراسة ما يلي:

أن الضريبة محل التحفيز دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوفرة الضريبية الناجمة عن التحفيز، وأن لمختلف الجهات التي لها علاقة بمنح التحفيز دور في تفعيله حتى يتحسن الأداء المالي.

- دراسة زينات أسماء: بعنوان "تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار دراسة حالة الجزائر في فترة 2001-2016"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019.

حيث اعتمدت برنامج SPSS20، ومن أهم نتائج الدراسة المتحصل عليها:

تبني سياسة التحفيزات الجبائية وحدها غير ملمة لاستقطاب المستثمرين المحليين أو الجانب لأن ما يجذبهم توفر مناخ استثماري ملائم ومحفز يتمتع بالشفافية.

بالإضافة إلى أن دراستنا تتميز عن الدراسات السابقة في تسليط الضوء على دور التحفيزات الجبائية في تعزيز التنميه للمؤسسات الاقتصادية، استخدمنا المنهج التحليلي خلال دراستنا للمؤسسة محل الدراسة في مؤسسة البلاستيك والمطاط بذراع السمار المدية، حيث تطرقنا لإشكالية أعلاه.

خطوات الدراسة:

الفصل الأول: خصص لدراسة الإطار النظري للحوافز الضريبية، من خلال التعريف بها، مكوناتها، وأهدافها، مع تحليل دور السياسات الجبائية في تشجيع الاستثمار، واستعراض أنواع الحوافز والشروط المرتبطة بتطبيقها.

الفصل الثاني: تناول الإطار المفاهيمي والتشريعي للحوافز الجبائية في الجزائر، مع تحليل علاقتها بالأداء المالي للمؤسسة، من خلال التركيز على تطور التشريعات الجبائية، والهيئات المسؤولة عن منح الحوافز، ودورها في جذب الاستثمار وتحقيق الاستدامة المالية.

الفصل الثالث: خُصص للدراسة التطبيقية لمؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية، حيث تم عرض معالم المؤسسة، وتحليل نظامها الجبائي، ثم دراسة أثر الحوافز الضريبية على أدائها

المالي من خلال تحليل القوائم المالية ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2021–2022).

الفصل الأول:

الحوافز الضريبية كألية للدعم الاقتصادي

تمهيد:

تعد الحوافز الضريبية من بين أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة، وعلى رأسها تحفيز الاستثمار وتحقيق التنمية الشاملة. ونظراً لأهميتها المتزايدة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الأبعاد النظرية للحوافز الجبائية، من خلال تعريفها، تبيان أنواعها، وشرح الأسس التي تقوم عليها فعاليتها، بالإضافة إلى إبراز علاقتها بمفهوم التنمية في المؤسسات.

المبحث الاول: الإطار النظري للحوافز الضريبية

يهدف هذا المبحث إلى عرض الأسس النظرية المتعلقة بالحوافز الضريبية من حيث تعريفها، مكوناتها وأهدافها، بوصفها أداة تدخل اقتصادي تعتمدها الدولة لتحفيز المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف الحوافز الضريبية

تتباين تعريفات الحوافز الضريبية في الأدبيات الاقتصادية، حيث يتسع مفهومها ليشمل كافة أشكال المساعدات التي تقدمها الدول للمستثمرين، بينما يضيق نطاقها ليقتصر على أنواع محددة من هذه المساعدات.

ويمكن تصنيف هذه الحوافز إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. الحوافز المالية: وتشمل المنح المباشرة والقروض الميسرة، وهي أدوات تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية المباشرة على المؤسسات.
2. الحوافز الضريبية: وهي موضوع الدراسة الحالي، وتشمل الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، التي تهدف إلى تقليل الأعباء الضريبية على المؤسسات.

3. الحوافز الأخرى: وتشمل دعم البنية التحتية، وتفضيل الأسواق، ومنح الامتيازات التنظيمية، والإعفاء من معايير العمل والبيئة.

وعلى الرغم من تنوع الحوافز المتاحة، فإن الدول النامية، ومن بينها الجزائر، تعتمد بشكل خاص على الحوافز الضريبية. ويعُرّف "كليم" الحوافز الضريبية بأنها "التدابير الضريبية التي يتم إقرارها لتمنح بعض الأنشطة أو القطاعات معاملة ضريبية أكثر ملاءمة مقارنة بالمعاملة الضريبية العامة." كما تعُرّف الحوافز الضريبية بأنها "تدابير ضريبية خاصة تستفيد منها بعض المشاريع الاستثمارية أو الشركات المؤهلة، وتتخذ أشكا لا متنوعة مثل الإعفاءات الكلية أو الجزئية، والمعدلات الضريبية التفضيلية.

وفي سياق الدراسة الحالية، يمكن تعريف الحوافز الضريبية بأنها مجموعة من التخفيفات التي تمُنح للمؤسسات الاقتصادية في مجالات محددة، بهدف تشجيعها على الاستثمار وتحقيق التنمية. وتتضمن هذه التخفيفات تعديلات في [1]المعايير الضريبية مثل المعدلات، الوعاء، أو مواعيد الدفع، بشرط التزام المؤسسات بالاستثمار في قطاعات أو مناطق محددة.[1]

المطلب الثاني: مكونات الحوافز الضريبية

يتكون أي حافز ضريبي من مجموعة عناصر تحدد طبيعته ونطاقه وكيفية عمله. تفهم هذه المكونات ضروري لتحليل وتصميم وتقييم الحوافز الضريبية بفعالية. تشمل المكونات الرئيسية:

1. الغاية المرجوة من الحافز (جذب استثمار، خلق وظائف، تنمية) يجب أن يكون الهدف واضحا وقابلا للقياس قدر الإمكان.

[1]–عفيف عبد الحميد وعوينان عبد القادر فعالية الحوافز الضريبة في دعم الاستثمار في الجزائر مجلة العلوم الانسانية المجلد 20 العدد 02 ص 524–525

2. الجهة المؤهلة للاستفادة شركات جديدة، شركات قائمة، شركات صغيرة، مصدرين، شركات في مناطق حرة،
3. الشكل الذي يتخذه التخفيض الضريبي (إعفاء، معدل مخفض، ائتمان، اهلاك متسارع، إعفاء جمركي)
4. المعايير والمتطلبات الواجب توفرها للحصول على الحافز: حجم الاستثمار، عدد الوظائف، نسبة التصدير، الموقع الجغرافي، نوع النشاط
5. الفترة الزمنية لسريان الميزة الضريبية: عدد محدد من السنوات (مدة الحافز)
6. القانون أو اللائحة المنظمة: الأساس القانوني والإجرائي. للحافز

والإجراءات الإدارية للحصول عليه ومتابعته.

7. تقدير حجم الإيرادات الضريبية المفقودة نتيجة منح كلفة الحافز: التكلفة الكامنة المقدرة

(الحافز الإنفاق الضريبي). وهو عنصر هام للتقييم ولكن غالبا ما يكون تقديره صعبا أو مهملا.[1]

المطلب الثالث: أهداف ودوافع سياسة التحفيز الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

تسعى الدول، من خلال تطبيق سياسات التحفيز الجبائي، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تعزيز التنمية المؤسسية. يمكن تحليل هذه الأهداف في إطارين رئيسيين:

[1]– طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد06، جامعة البليدة، ص318

- **الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية:**

- **الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي في المؤسسات الاقتصادية:**

تهدف سياسات التحفيز الجبائي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تساهم في تعزيز التنمية المؤسسية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. تنمية الاستثمار المؤسسي:

يساهم تخفيض العبء الضريبي أو إلغاؤه كل يا في تقليل التكاليف التي تتحملها المؤسسة، مما يتيح لها توجيه الوفورات الجبائية نحو الاستثمار.

يعزز ذلك القدرة التنافسية للمؤسسة في مواجهة المنتجات الأجنبية.

2. دعم استيراد السلع الرأسمالية:

يشجع النظام الضريبي على استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية المؤسسية، خاصة في المراحل الأولى.

3. تشجيع المشاريع التكاملية:

تحفيز المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاد يا داخل المؤسسة أو[1] بين المؤسسات.

4. زيادة إيرادات الخزينة على المدى الطويل:

تنمية الاستثمار تؤدي إلى تنوع النشاط الاقتصادي وتوسع الوعاء الضريبي، مما يزيد من إيرادات الخزينة.

5. توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية:

[1] خوالدية محمد، الجباية و تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2020 ،ص66

توجيه الاستثمارات المؤسسية نحو الأنشطة التي تتوافق مع الخطط التنموية الوطنية.

6. تشجيع توفير فرص العمل:

-تحفيز المشاريع التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة داخل المؤسسة.

- **الأهداف الاجتماعية لسياسات التحفيز الجبائي في المؤسسات الاقتصادية:**

لا تقتصر أهداف سياسات التحفيز الجبائي على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل أهداف ا اجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. يمكن تحليل هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. امتصاص البطالة:

-تساهم الحوافز الضريبية في توفير موارد مالية للمؤسسات، مما يشجعها على التوسع وخلق فرص عمل جديدة.

-يمكن للمؤسسات استخدام هذه الموارد لإنشاء وحدات فرعية أو صغيرة تتطلب عمالة إضافية.

2. تحقيق التوازن الجهوي:[1]

-تساهم الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل نم وا، مما يقلل من الفجوة بين المناطق.

-يحد هذا من ظاهرة النزوح الريفي ويساهم في استقرار السكان في مناطقهم.

3. التوزيع العادل للدخل:

[1] مرجع سبق ذكره

-تساهم الضرائب في إعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم.

-تساهم الإعفاءات الضريبية للفئات ذات الدخل المنخفض في تحقيق العدالة الضريبية. [1]

المبحث الثاني: السياسات الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار

يعالج هذا المبحث كيفية توظيف السياسات الضريبية لتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية، مع استعراض مختلف أنواع الحوافز وتأثيرها على القرارات الاستثمارية.

المطلب الاول: أنواع الحوافز الضريبية

تعد الحوافز الضريبية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي. لهذه الحوافز عدة أنواع:

- الإعفاء الضريبي:

يمثل الإعفاء الضريبي إسقاطا لحق الدولة في تحصيل الضرائب من بعض المكلفين، مقابل التزامهم بممارسة أنشطة محددة. يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع الاستثمارات في قطاعات أو مناطق معينة، أو دعم الأنشطة ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية.

-آلية العمل: يمكن أن يكون الإعفاء كل يا أو جزئ يا، ويتراوح بين سنتين إلى 15 سنة. في بعض الحالات، يرتبط الإعفاء بتحقيق أهداف محددة، مثل الوصول إلى نسبة معينة من رأس المال المستثمر.

[1] – بوزيان إبراهيم، أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص11

-التحديات:

1. صعوبة تحديد تاريخ بدء الإعفاء، مما يخلق غموضا لدى المستثمرين.
2. عدم فعالية الإعفاء في حال تحقيق خسائر في السنوات الأولى من المشروع.
3. إمكانية لجوء المستثمرين إلى تصفية المشاريع بعد انتهاء فترة الإعفاء، بهدف التهرب الضريبي.
4. إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الاعفاء.
5. استغلال الإعفاء للتهرب الضريبي خصوصا في المشاريع قصيرة الأجل.[1]

- **التخفيضات الضريبية: آلية مرنة للتحفيز**

تعتبر التخفيضات الضريبية آلية أكثر مرونة من الإعفاءات، حيث يتم تقليص قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام بشروط محددة، مثل إعادة استثمار الأرباح.

-المزايا:

1. توجيه الحوافز نحو أهداف محددة، مثل تشجيع إعادة الاستثمار.
2. تقليل فرص التهرب الضريبي مقارنة بالإعفاءات. يعتبر التخفيض الضريبي اكثر جدوى من الاعفاء الضريبي للمستثمر طويل الاجل.

- **المعدلات الضريبية التمييزية: تحفيز مرتبط بالأداء**

[1]- زرقوني إبراهيم، التحفيز الجبائي وعلاقته بتشجيع وترقية الاستثمار، مذكره لنيل شهادات الدراسات التطبيقية جامعة الجزائر، ص31

يقصد بالمعدلات التمييزية تصميم جدول للأسعار الضريبية يتضمن معدلات مختلفة ترتبط بأداء المشروع.

يهدف هذا النظام إلى تحفيز المشاريع التي تحقق نتائج إيجابية للاقتصاد.

-آلية العمل:

ترتبط المعدلات الضريبية عكس يا بحجم المشروع أو مساهمته في التنمية الاقتصادية.

- **نظام الاهتلاك: تأثير مباشر على الوعاء الضريبي**

يؤثر نظام الاهتلاك على قيمة الضرائب المستحقة، حيث يتم احتساب قسط سنوي للاهتلاك يخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة.

-الأثر:

كلما زاد قسط الاهتلاك، انخفضت قيمة الضرائب المستحقة.

- **ترحيل الخسائر: تخفيف الأعباء الضريبية**

تسمح آلية ترحيل الخسائر بنقل الخسائر المحققة في سنة معينة إلى السنوات اللاحقة، مما يخفف الأعباء الضريبية على الشركات.

-الأهمية:

حماية رأس المال العامل وتخفيف الآثار السلبية للخسائر.[1]

[1]- طالبي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 317-318.

المطلب الثاني: اهمية الحوافز الجبائية لدعم الاقتصاد الوطني

تُعد الحوافز الجبائية واحدة منذ الأدوات التي تعتمدها الدول الحديثة لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يدعم السياسات التنموية، خاصة في الدول ذات الاقتصاد المتحولات التي تسعى الى تنويع مصادر الدخل خارج قطاع النفط كما هو الحال في الجزائر فالتكالب على الفرص الاستثمارية يخلق منافسة عدوانية يستدعي تخفيف الضرائب عن الشركات الجديد حتى يمكنها البقاء في السوق.

إن الحوافز الجبائية التي تعد أحد أنواع الوسائل اللامباشرة للدولة تقوم الدول بموجبها بحرية اقتصادية في سعيها لتخفيف العبء الضريبي عن الفعالين الاقتصاديين بهدف تشجيع الاستثمار والدفع بعجلة النمو وخلق فرص العمل واستمرار التوزان التنموي بين مختلف الولايات. وقد أولت السلطات العمومية في الجزائر أهمية خاصة لسياسة التحفيز الجبائي، ولا سيما في العقود الأخيرة. وقد تبنت الجزائر جملة من الإصلاح التشريعي والمؤسسي المحدث لتحسين مناخ الاستثمار كالقانون 16-09، وهو الذي يحدد ويجمع المكافأت. كنتيجة لذلك، تم إصدار سلسلة من القوانين والأوامر الخاصة بالترقية، وهي الأوامر 03-01، و06-08، و16-09، وتعديلات متكررة على القانون المالي السنوي.

وبموجب هذه الأطر التشريعية، يتم تقديم خصومات ضريبية وإعفاءات من الضرائب لها بند تحفيزي، وهي تعطى وفقًا لطبيعة النشاط وموقعه الجغرافي. تتم الاستمرار في إطار اثنين من الأنظمة الرئيسية: النطاق العام والنظام الاستثنائي ففي إطار النظام العام، يستفيد المستثمرون من إعفاءات ضريبية خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، كالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، وكذا من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني. أما في النظام الاستثنائي، والذي يخص المناطق ذات الأولوية التنموية أو

المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، فتُمنح حوافز أكثر جاذبية تمتد لفترات أطول قد تصل إلى عشر سنوات، وتشمل كذلك إعفاءات على العقار الصناعي وتأجيلات في عجز الأرباح.[1]

ففي إطار النظام العام، يستفيد المستثمرون من إعفاءات ضريبية خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، كالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، وكذا من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني. أما في النظام الاستثنائي، والذي يخص المناطق ذات الأولوية التنموية أو المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي ورغم هذا الزخم التشريعي، إلا أن النتائج على أرض الواقع تبقى دون المستوى المأمول. إذ تُظهر البيانات الرسمية المتعلقة بتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2018) تذبذباً واضحاً في تدفقاته نحو الجزائر، ما يعكس محدودية تأثير الحوافز الجبائية بمفردها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. كما أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم نموه التدريجي، إلا أنه لا يزال غير كافٍ لتحقيق ديناميكية اقتصادية مستدامة، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالبيروقراطية، التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق.[2]

وعليه، يمكن القول إن الحوافز الجبائية، على الرغم من أهميتها كوسيلة لتشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أنها تظل جزءاً من منظومة متكاملة تتطلب تهيئة بيئة أعمال محفزة وشاملة. إذ إن جاذبية الاستثمار لا تتحدد فقط بحجم الإعفاءات الضريبية، بل ترتبط أيضاً بعوامل أخرى كتوفر البنية التحتية، استقرار الإطار القانوني، شفافية الإدارة، وضمانات الحماية القانونية للمستثمرين. وبالتالي، فإن نجاح الحوافز الجبائية في دعم الاقتصاد الوطني

[1]- فرحات سعاد، اثر الاعفاءات الجبائية على الاستثمار المحلي، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد 12، 2021، ص41.

[2]- فرحات سعاد، مرجع سبق ذكره، ص41.

يبقى رهيناً بمدى تكاملها مع الإصلاحات الاقتصادية الأخرى وقدرتها على مواكبة تطلعات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء[1]

المطلب الثالث: شروط وفعالية تطبيق الحوافز الضريبية

لكي تحقق الحوافز الضريبية الأهداف المرجوة منها وتكون أداة فعالة في دعم التنمية الاقتصادية للمؤسسات، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط عند تصميمها وتطبيقها. كما أن فعاليتها تتأثر بعدة عوامل محيطة.[2]

أولاً: شروط النجاح الأساسية:

- الاستهداف الدقيق والمبرر:

1. يجب أن يكون هناك مبرر اقتصادي واضح لمنح الحافز مثل معالجة إخفاق سوق أو تحقيق هدف استراتيجي
2. يجب أن يكون واضحا تنمية منطقة نائية، دعم قطاع ناشئ ذي إمكانيات عالية.
3. يجب أن يستهدف الحافز بدقة النشاط أو نوع الاستثمار أو الفئة المستفيدة التي تسعى الحكومة لتحفيزها، والتي يحُتمل ألا تقوم بهذا النشاط بالقدر الكافي دون الاستهداف الجيد يقلل من ذهاب الحافز

الحافز يجب أن يكون إضافيا – مبدأ الإضافية.

- البساطة والشفافية واليقين:

[1]–علي بوضياف ورابح، فعالية الحوافز الجبائية في دعم الاستثمار–حالة الجزائر خلال الفترة 2010–2020، مجلة العلوم الانسانية العدد 02 المجلد 20، سنة 2020، ص26.

[2]– ناصر مراد، فعالية نظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة الجزائر، 2003، ص 152.

1. يجب أن تكون قواعد الحوافز ومعايير الأهلية وآليات الحصول عليها واضحة ومفهومة ومنشورةللجميع، لتجنب الغموض والتكاليف الإدارية غير المبررة للمستثمرين والحكومة.
2. الشفافية في منح الحوافز وفي التقارير المتعلقة بتكلفتها تقلل من فرص الفساد والمحسوبية.
3. يجب أن تتمتع سياسة الحوافز بدرجة من الاستقرار النسبي وتجنب التغييرات المتكررة، لكي يتمكن المستثمرون من التخطيط على أساسها اليقين الضريبي.

- الربط بشروط الأداء:

لضمان أن الحافز يؤدي إلى النتائج المرجوة وليس مجرد تخفيض ضريبي، يمكن ربط استمرار الحصول على الحافز أو قيمته بتحقيق التزامات محددة وقابلة للقياس، مثل:

1. تحقيق مستوى معين من الاستثمار.
2. خلق عدد محدد من فرص العمل بمواصفات معينة أحيانا .
3. تحقيق نسبة معينة من الصادرات.
4. الالتزام بأنشطة البحث والتطوير أو نقل التكنولوجيا.
5. الالتزام بمعايير بيئية أو اجتماعية معينة.
6. يتطلب هذا وجود آلية فعالة للمتابعة والتحقق من قبل الجهات الحكومية المعنية.

- التكامل مع السياسات الأخرى:

يجب ألا ينُظر للحوافز الضريبية كحل سحري منفصل. يجب أن تكون جز ءا من حزمة سياسات متكاملة تهدف لتحسين بيئة الاستثمار والتنمية بشكل عام، وتشمل الاستثمار [1]في

[1]– ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

البنية التحتية، وتطوير رأس المال البشري، وتسهيل التجارة، وتحسين الإطار التنظيمي، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي. [1]

- القدرة المؤسسية للإدارة والتقييم :

تحتاج الإدارة الضريبية والجهات الأخرى المعنية (كهيئات الاستثمار) إلى القدرات الفنية والبشرية اللازمة لتطبيق الحوافز بكفاءة، ومعالجة الطلبات، والتحقق من الشروط، ومنع إساءة الاستخدام. [2]

يجب وجود آلية مؤسسية لإجراء تقييم دوري ومستقل لأثر وتكلفة الحوافز، ورفع التوصيات.

ثانيًا: العوامل المؤثرة على الفعالية:

تتأثر درجة نجاح الحوافز الضريبية في تحقيق أهدافها بمجموعة من العوامل، منها[3]:

- نوع الحافز المستخدم:

تختلف فعالية الأنواع المختلفة. الحوافز القائمة على الربح (الإعفاءات، تخفيض المعدلات)قد تكون أقل فعالية للشركات الجديدة أو في القطاعات ذات فترات الاسترداد الطويلة. الحوافز القائمة على الاستثمار أو التكلفة (الائتمانات، الإهتلاكات، الخ) قد تكون أكثر تأثيرا مباشرا على قرار الاستثمار نفسه، والحوافز الموجهة للبحث والتطوير قد تكون أكثر فعالية في تحفيز الابتكار من الحوافز العامة.

- حجم الحافز ومدته:

---

[1] بوثلجة نوال، فاعلية الحوافز الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية، اطروحة ماجيستر، جامعة باتنة 1، 2019 ، ص75

[2]– klemm ;A van parys،S، empirical evidence on the effects of tax incentives in develoming, countries, IMF working paper, 2009.

[3]- klemm ;OP.CIT

يجب أن يكون الحافز "مغريا" بما يكفي للتأثير على قرار المستثمر، ولكن الإفراط في الكرم قد يجعله مكلف للغاية وغير مستدام للخزينة العامة.

الحوافز طويلة الأمد جدا خاصة الإعفاءات قد تخلق تشوهات دائمة وتؤدي إلى تآكل كبير للقاعدة الضريبية. قد يكون من الأفضل ربط المدة بتحقيق أهداف معينة.

- ربحية الشركة أو المشروع:

كما ذكرنا، الحوافز المرتبطة بالربح لا تفيد إلا الشركات الرابحة. الشركات التي تتوقع خسائر في البداية قد تفضل حوافز تقلل تكاليفها الأولية أو تكون قابلة للاسترداد.

- حساسية الاستثمار للضرائب:

مدى استجابة حجم الاستثمار للتغيرات في العبء الضريبي. هذه الحساسية تختلف حسب

1. نوع الشركات: الاستثمارات المتدفقة دوليا (مثل بعض الخدمات، الصناعات التجميعية) أكثر حساسية من الاستثمارات المرتبطة بموقع معين (موارد طبيعية، سوق محلية كبيرة.)
2. حجم الشركة: الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات قد تكون أكثر قدرة على الاستجابة للحوافز والتخطيط الضريبي مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.
3. القطاع الاقتصادي: بعض القطاعات قد تكون أكثر حساسية للتكاليف الضريبية من غيرها.

ثالثا: أهمية العوامل غير الضريبية:

- تظل العوامل الأخرى المؤثرة على قرار الاستثمار الاستقرار السياسي والاقتصادي، حجم السوق ونموه، جودة البنية التحتية، توفر العمالة الماهرة وتكلفتها، سهولة الإجراءات

الإدارية، الفساد، سيادة القانونية أهمية حاسمة. إذا كانت هذه العوامل سلبية، فإن خير المرجع أن تتمكن الحوافز الضريبية وحدها من جذب الاستثمارات.

- المنافسة الضريبية الإقليمية والدولية:

إذا كانت الدول المجاورة تقدم حوافز مماثلة أو أفضل، فقد يضطر البلد لتقديم حوافز فقط للحفاظ على قدرتها التنافسية، مما يقلل من التأثير "الإضافي" للحافز ويحوله إلى مجرد تكلفة للحفاظ على الوضع الراهن.

- التكاليف الإدارية وتكاليف الامتثال:

1. الحوافز المعقدة جدا تفرض تكاليف على الحكومة لإدارتها وعلى الشركات للامتثال لها، مما يقلل من صافي الفائدة الاقتصادية.

- **تآكل الوعاء الضريبي وإساءة الاستخدام:**

1. قد تخلق بعض تصميمات الحوافز (خاصة المعقدة أو غير الشفافة) فرصا للشركات للتلاعب أو التحايل للحصول على مزايا ضريبية غير مستحقة، مما يقوض أهداف السياسة ويزيد من خسائر الإيرادات.

- قياس الفعالية:

يعد قياس الأثر الفعلي للحوافز تحديا كبيرا. يتطلب مقارنة الوضع الفعلي بالوضع الافتراض يشمل الأساليب المستخدمة تحليل التكلفة والعائد.

خلاصة الفصل الأول:

يقدم هذا الفصل لمحة عامة شاملة للحوافز الضريبية كأداة ضمن أدوات السياسة الاقتصادية، مع التركيز على دورها المحتمل في دعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار. يتم البدء بتحديد الإطار النظري للحوافز، حيث يتم تعريفها كاستثناءات موجهة في النظام الضريبي تهدف للتأثير على سلوك وتم تفصيل مكوناتها الأساسية.

والشروط والمدة. وكذلك استعراض الأهداف المتعددة التي تسعى الحكومات لتحقيقها من خلالها، وعلى رأسها جذب الاستثمار وتخفيض البطالة وتنمية قطاعات أو مناطق معينة.

ثم انتقل الفصل إلى تحليل موقع الحوافز الضريبية ضمن السياسة الضريبية الأوسع وكيف تؤثر هذه السياسات على قرارات الاستثمار للمؤسسات. وتم عرض وتصنيف الأنواع المختلفة للحوافز المستخدمة عالميا، بدءا بالإعفاءات والتخفيضات الضريبية، مرورا بالائتمانات الضريبية والإهلاك المتسارع، وصولا إلى حوافز المناطق الحرة والمخصصات الاستثمارية، مع الإشارة لإيجابيا وعيوب كل نوع.

واختتم الفصل بمناقشة شروط النجاح الأساسية لتطبيق الحوافز الضريبية بفعالية، مثل الاستهداف الدقيق، والشفافية، والربط بالأداء، والقدرة المؤسسية. كما تم تحليل العوامل المؤثرة على هذه الفعالية، مع التأكيد على أن الحوافز الضريبية غالبا ما تكون عاملا مكملا وليست بديلا عن العوامل الأساسية الجاذبة للاستثمار، وأن قياس أثرها الفعلي يمثل تحد يا كبيرا.

بشكل عام، يرسم هذا الفصل صورة للحوافز الضريبية كأداة ذات وجهين: يمكن أن تكون محفزا فعالا إذا ما ضمنت وظيفة لخدمة حكمة استراتيجية شاملة، ولكنها قد تكون أيضا مكلفة وغير فعالة إذا أسيء استخدامها أو طبقت في بيئة غير مواتية. يمهد هذا

التحليل الطريق للفصول التالي الذي سيركز على الهدف المفترض لهذه الحوافز على المستوى المؤسسة، وهو دعم التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني الإطار المفاهيمي والتشريعي للحوافز الجبائية أثرها على الأداء المالي للمؤسسة

تمهيد:

إن التطبيق الفعلي للحوافز الضريبية لا يمكن أن يتم دون وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يضبط منحها ويحدد شروطها. في هذا الفصل، سيتم التطرق إلى النصوص القانونية والتنظيمات التي تنظم الحوافز الجبائية في الجزائر، مع التركيز على المراسيم، القوانين المالية، وأحكام وكالات دعم الاستثمار. كما سيتم تحليل مدى ملاءمة هذه القوانين لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومدى انعكاسها على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار داخل المؤسسات الوطنية.

المبحث الاول: الإطار التشريعي الجزائري للجبائية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادي

يتناول هذا المبحث التطور التاريخي للتشريعات الجبائية في الجزائر، مع بيان مختلف أنواع الحوافز المقررة والجهات المكلفة بمنحها ومتابعتها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور تشريعات الحوافز الجبائية في الجزائر

اعتمدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على الحوافز الجبائية كأداة أساسية لدعم الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، خاصة في القطاعات غير النفطية. وفي هذا الإطار، سعت السلطات العمومية إلى بناء منظومة تشريعية متكاملة تهدف إلى تهيئة مناخ ملائم للمستثمرين، من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات ضريبية تراعي الأوضاع الاقتصادية سواء داخليا أو على الصعيد الدولي.

شهد هذا الإطار التشريعي تطورات متواصلة أبرزها صدور القانون 12-93 في التسعينات والذي يعُد اللبنة الأولى لوضع أسس قانونية واضحة لتحفيز الاستثمار. تبعه القانون 03-01 لسنة 2001 الذي جاء بمزيد من الامتيازات الجبائية ثم الامر 08-06 لسنة 2006 الذي ركز على تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية، وتواصل هذا المسار الإصلاحي مع صدور القانون 18-22 لسنة 2022 الذي يعُتبر خطوة جديدة نحو تنظيم نظام الحوافز الجبائية بشكل أكثر دقة وواقعية.

إلى جانب قوانين الاستثمار، ساهمت قوانين المالية السنوية والتكميلية في تعديل وتوسيع نطاق الامتيازات الجبائية. فقد تم من خلالها تقديم إعفاءات ضريبية كلية أو جزئية، إلى جانب تخفيضات ضريبية تستهدف أرباح الشركات أو أنشطة مهنية معينة، لاسيما تلك المتعلقة بالمناطق أو القطاعات ذات الأولوية في التنمية.

وعند تتبع هذه التعديلات، نلاحظ أنها جاءت غالبا كرد فعل على تحديات اقتصادية أو لتشجيع قطاعات معينة. وهذا يدل على توجه عام لدى الدولة نحو استخدام السياسة الجبائية كأداة مرنة وفعالة لتحفيز الاستثمار ودعم التنمية. لكن من جهة أخرى، فإن تكرار التعديلات وعدم استقرار القوانين أحيانا خلق نوعا من التردد لدى بعض المستثمرين.

كما لا يمكن إغفال الدور المهم الذي تؤديه الهيئات الرسمية المكلفة بمنح ومتابعة هذه الحوافز (مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)[1] المعروفة سابقا بالمجلس الوطني للاستثمار. فهذه الهيئات تلعب دور الوسيط بين الدولة والمستثمر، وتسهم في ضمان تطبيق الحوافز على أرض الواقع.

في المجمل، يعكس مسار تطور التشريعات الجبائية في الجزائر وجود نية واضحة لدى الدولة لاستخدام النظام الجبائي كوسيلة لدعم الاقتصاد، رغم وجود بعض التحديات المتعلقة بالتنفيذ والتقييم الفعلي لمدى نجاعة هذه السياسات.

المطلب الثاني: أنواع الحوافز الجبائية الممنوحة في التشريع الجزائري

تعُد الحوافز الجبائية من أبرز الأدوات التي تعتمدها الجزائر في سياستها الاقتصادية الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتنشيط القطاعات الإنتاجية، خاصة في ظل السعي نحو تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص الاعتماد على المحروقات. وقد كرس القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، إلى جانب قوانين المالية والمراسيم التنظيمية، مجموعة من الامتيازات الجبائية التي تختلف باختلاف طبيعة المشروع وموقعه وقطاع نشاطه.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون الاستثمار 03 . 01، لسنة 2001، العدد 43، ص12

يمكن تصنيف هذه الحوافز إلى نوعين رئيسيين:

حوافز عامة تمُنح في إطار دعم الاستثمار، وحوافز خاصة توُجه إلى قطاعات أو فئات بعينها.

أولاً: الحوافز الجبائية العامة المتعلقة بالاستثمار

يتضمن القانون 22-18 حزمة من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية التي يستفيد منها المستثمرون خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، ومن أبرزها:

- الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS) والرسم على النشاط المهني (TAP)، وتختلف مدة هذه الإعفاءات حسب المنطقة التي يقُام فيها المشروع:

1. 5سنوات في المناطق العادية،
2. 10سنوات في المناطق ذات الأولوية أو المحرومة اقتصاديا،
3. وقد تتجاوز 10 سنوات للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي أو تلك التي تحظى بموافقة المجلس الوطني للاستثمار.

للاستفادة من هذه الحوافز، يتوجب على المستثمر تقديم ملف متكامل لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (APIA)، مع الالتزام بآجال الإنجاز، تشغيل يد عاملة محلية، والحفاظ على النشاط لفترة لا تقل عن تلك المحددة في دفتر الشروط.

كما تشمل الامتيازات أيضا إعفاءات جمركية وضريبية على التجهيزات المستوردة أو المنتجة محليا، بشرط أن تكون مخصصة حصريا لإنجاز المشروع، وتتمثل هذه الحوافز في:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على العتاد والمعدات،
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) سواء عند الاستيراد أو الاقتناء [1].

[1] وزارة المالية الجزائرية، دليل الحوافز الجبائية للمستثمرين، طبعة 2022، ص29

ويشُترط للحصول على هذه الامتيازات تقديم طلب مفصل للوكالة يتضمن قائمة التجهيزات المقترحة وتصريحا باستعمالها، مع خضوع العملية للمتابعة من قبل مصالح الضرائب والجمارك لضمان احترام شروط الاستخدام.

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بمنح ومتابعة الحوافز الجبائية

لا يمكن تحقيق فعالية نظام الحوافز الجبائية دون وجود إطار مؤسساتي منظم ومتكامل، تتوزع فيه الأدوار بوضوح بين مختلف الجهات المعنية بالاستثمار والجباية والرقابة. وقد قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهيئات العمومية لتولي هذه المهام، بهدف ضمان شفافية الامتيازات الجبائية وفعاليتها في دعم الاقتصاد وتشجيع المستثمرين.

في مقدمة هذه الهيئات تأتي الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (APIA)، التي خلفت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (ANDI) تلعب هذه الوكالة دورا أساسيا في تنظيم ومرافقة الاستثمارات، حيث تعُنى باستقبال ودراسة ملفات المستثمرين، والمصادقة على منح الامتيازات الجبائية، بالإضافة إلى تقديم الدعم الإداري والقانوني اللازم. كما تتابع الوكالة مدى تقدم المشاريع على الأرض، وتتحقق من احترام المستثمرين للالتزامات المرتبطة بالحوافز، وذلك من خلال آليات مراقبة تشمل زيارات ميدانية وتقديم تقارير دورية للجهات المعنية. [1]

إلى جانب الوكالة، تضطلع المديرية العامة للضرائب. بدور محوري في تنفيذ الإعفاءات والتخفيضات الجبائية المنصوص عليها في القوانين، سواء تعلق الأمر بالضريبة على أرباح الشركات، أو الرسم على النشاط المهني، أو الضريبة على القيمة المضافة. كما تتولى هذه المديرية مراقبة مدى التزام المؤسسات المستفيدة بالشروط القانونية، مثل احترام آجال إنجاز المشاريع، وتوظيف اليد العاملة المحلية، والحفاظ على طبيعة النشاط المصرح به.

[1] – الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، (APIA)، الموقع الرسمي http//www.zpiz.dz،
تم الاطلاع: يوم 2025/05/20 على الساعة: 15.30

أما المديرية العامة للجمارك، فهي المسؤولة عن تطبيق الامتيازات الجمركية الممنوحة للاستثمارات، لا سيما ما يتعلق بالإعفاء من الرسوم عند استيراد التجهيزات والعتاد المخصص حصريا لإنجاز المشاريع. وتعمل مصالح الجمارك بالتنسيق مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار للتأكد من مطابقة المعدات المستوردة لطبيعة النشاط، ومنع أي تحويل عن الهدف الأصلي.

ويعُتبر التنسيق بين هذه الهيئات الثلاث الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للجمارك عاملا حاسما لضمان تطبيق فعّال ومنسجم للحوافز الجبائية. فبفضل تبادل المعلومات حول سير المشاريع ومدى التزام المستثمرين، يمكن تعزيز الشفافية وتحقيق بيئة استثمارية أكثر استقرارا. [1]

تعتمد هذه الهيئات في عملها على نصوص تنظيمية واضحة، مثل المراسيم المؤسسة لها والقوانين القطاعية ذات العلاقة، بالإضافة إلى التقارير السنوية التي تصدر عنها، والتي تشكل مرجعا مهما لتقييم نتائج وآثار الحوافز الجبائية على أرض الواقع.

في النهاية، فإن نجاح هذه السياسة لا يرتبط فقط بما تنص عليه القوانين، بل يتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة هذه المؤسسات، وقدرتها على التفاعل مع احتياجات المستثمرين ومرافقتهم ميدانيا، بما يُعزز الثقة في المنظومة الجبائية ويسُاهم في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة[2].

المبحث الثاني: العلاقة بين الحوافز الضريبية والتنمية المؤسسية

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر الحوافز الضريبية على نمو المؤسسة واستدامتها المالية، من خلال توضيح ارتباطها بجذب الاستثمارات وتحسين الأداء المالي.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار {ANDI}، التقرير السنوي ،2021، ص52

[2] القانون رقم 18-22 لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50

المطلب الاول: دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات

تكتسب الحوافز الضريبية أهمية خاصة في جذب الاستثمارات، حيث تعتبر عاملا حاسما في قرارات المستثمرين، خاصة في ظل المنافسة الشديدة بين الدول لجذب الاستثمارات. تعمل هذه الحوافز على:

- تخفيض تكلفة الاستثمار:

1. تقلل الحوافز الضريبية من التكلفة الإجمالية للمشروع الاستثماري، مما يزيد من جاذبيته.
2. زيادة العائد المتوقع تساهم الحوافز الضريبية في زيادة الأرباح الصافية للمستثمرين بعد الضريبة، مما يعزز الرغبة في الاستثمار.
3. تحسين القدرة التنافسية: من خلال تخفيف الأعباء الضريبية، تساعد الحوافز الشركات على تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
4. توجيه الاستثمارات: يمكن للحكومات استخدام الحوافز الضريبية لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أو مناطق محددة ذات أولوية.

المطلب الثاني: تأثير الحوافز الضريبية على النمو

أولا :البيانات المباشرة على الأداء:

- **زيادة الأرباح المتبقية:**

الحوافز الضريبية تخفض ضريبة الدخل (إعفاءات، تخفيض المعدلات) تزيد بشكل مباشر من صافي الربح المتبقي لدى الشركة.

هذه الأرباح الإضافية المحتجزة يمكن استخدامها لتمويل استثمارات جديدة، أو سداد ديون، أو الإنفاق على البحث والتطوير، أو تحسين ظروف العمل، وكلها عوامل يمكن أن تساهم في النمو والتنمية المستدامة للمؤسسة. [1]

هذا التأثير يكون أقوى إذا كانت الشركة لديها فرص استثمارية مربحة ولكنها تواجه قيودا في الحصول على تمويل خارجي. [2]

- **تحسين التدفقات النقدية:**

جميع أنواع الحوافز التي تقلل المدفوعات الضريبية (سواء ضرائب دخل أو غيرها) تحسن بشكل مباشر التدفق النقدي للمؤسسة.

الاستهلاكات المتسارعة، على وجه الخصوص، تحسن التدفق النقدي في السنوات الأولى للمشروع عن طريق تأجيل دفع الضرائب.

تحسين التدفق النقدي يزيد من مرونة الشركة المالية، وقدرتها على مواجهة الصدمات، وتمويل عملياتها اليومية واستثماراتها قصيرة الأجل.

- **خفض تكلفة التشغيل:**

الحوافز التي تخفض الضرائب غير المباشرة (كالرسوم الجمركية على المدخلات، أو ضرائب المبيعات على المعدات، أو ضرائب الرواتب) تقلل بشكل مباشر من تكاليف التشغيل للمؤسسة

هذا يمكن أن يحسن هوامش الربح أو يسمح للشركة بأن تكون أكثر تنافسية من حيث الأسعار في السوق.

---

[1] بوشعالة امال، دور السياسة الجبائية في تعزز النمو الاقتصادي، دار اليازوزي عمان ،2019، ص 103

[2]– klemm، OP.CIT

قد تشجع الحوافز المرتبطة بشروط معينة (مثل التوظيف أو التصدير أو استخدام مدخلات محلية) الشركات على سلوكيات تشغيلية تحقق هذه الشروط.

الاستفادة من الحافز على سبيل المثال قد تقوم الشركة بتوظيف عمال إضافيين للاستفادة من ائتمان ضريبي للتوظيف، أو زيادة نسبة صادراتها للحصول على معدل ضريبي مخفض.

الحوافز المرتبطة بالبحث والتطوير قد تشجع الشركة على زيادة إنفاقها في هذا المجال، مما قد يؤدي إلى ابتكارات وتحسينات في المنتجات أو العمليات على المدى الطويل.

- **قياس التأثير على مؤشرات الأداء (الجانب التطبيقي):**

- **مؤشرات الربحية:** هوامش الربح (الإجمالي، التشغيلي، الصافي) العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

- **مؤشرات الكفاءة:** إنتاجية العمل، معدل دوران المخزون، دورة التحويل النقدي
- **مؤشرات الاستثمار**: حجم الإنفاق الرأسمالي، الإنفاق على البحث والتطوير.
- **مؤشرات التوظيف:** عدد الموظفين، تكلفة الأجور.

- **التحديات في قياس الأثر:**

تأثير العوامل الأخرى:

1. التحسن الظاهر هو عزل تأثير الحافز الضريبي عن تأثير العوامل الأخرى

(الداخلية والخارجية) التي تؤثر على أداء المؤسسة في نفس الفترة (مثل تغيرات السوق، تحسين الإدارة، دورة الاقتصاد). قد يتحسن أداء الشركة لأسباب لا علاقة لها بالحافز، ويتطلب الأمر استخدام طرق تحليل إحصائي متقدمة (إذا توفرت البيانات الكافية) أو تحليل نوعي دقيق لمحاولة فصل التأثيرات

2.فترة التأخر التأثير الكامل لبعض الحوافز الضريبية خاصة تلك التي تشجعالاستثمارات طويلة الأجل أو البحث والتطوير على مؤشرات الأداء قد لا يستغرق عدة سنوات حتى تظهر النتائج الملموسة. التحليل قصير الأجل قد لا يعكس الصورة الكاملة.

التأثيرات غير المباشرة: قد تكون هناك تأثيرات غير مباشرة للحوافز يصعب قياسها، مثل تحسين سمعة الشركة أو تسهيل وصولها لتمويل إضافي بسبب تحسن مركزها المالي الظاهري.

المطلب الثالث: الحوافز الضريبية ودورها في تحقيق الاستدامة المالية

●الجوانب الإيجابية المحتملة:

1. تعزيز التمويل الذاتي للمؤسسة: كما ذكر سابقا، زيادة الأرباح المحتجزة الناتجة عن تخفيض الضرائب تمكن الشركة من توجيه جز[1]ء أكبر من استثماراتها وتمويلها من مصادر ذاتية، مما يقلل من الحاجة للاقتراض الخارجي ويخفض من مخاطر المديونية المفرطة. [2]
2. تحسين هيكل رأس المال للمؤسسة: بتقليل الحاجة للدين، قد تساهم الحوافز في الوصول إلى هيكل رأس مال أكثر تواز نا وأمان ا للمؤسسة على المدى الطويل.
3. زيادة القدرة على مواجهة الصدمات: تحسين التدفقات النقدية والربحية يوفر للمؤسسة "هامش أمان" أكبر لمواجهة التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة أو فترات الركود دون التعرض لخطر الإفلاس.

[1] لعور فتيحة، الحوكمة الجبائية ودورها في ضمان الاستدامة المالية، مجلة الاستشراف الاقتصادي، العدد 8، 2021، ص36

[2]– مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص152.

4. تحسين الجدارة الائتمانية: قد يؤدي تحسن المؤشرات المالية (الربحية، السيولة، انخفاض المديونية) الناتج جزئيا عن الحوافز إلى تحسين تصنيف الشركة الائتماني وتسهيل حصولها على تمويل خارجي بشروط أفضل إذا احتاجت إليه في المستقبل.

●الجوانب السلبية أو المخاطر المحتملة:

1. الاعتماد على الحوافز المؤقتة: إذا كانت الحوافز مؤقتة بطبيعتها (مثل الإعفاءات الضريبية لفترة محدودة)، فقد تخلق اعتماد ا عليها. فإذا اعتادت المؤسسة على تدفقات مالية كبيرة نتيجة هذه الفترة، ولم تكن قد استغلت تلك الفترة لبناء قدرات تنافسية حقيقية ومستدامة، فقد تواجه صعوبات مالية عند توقف الحافز.
2. تشجيع استثمارات غير مجدية (بدون الحافز): قد تقود الحوافز الضريبية إلى الدخول في استثمارات تكون مربحة فقط بسبب الدعم الضريبي، ولكنها غير مجدية اقتصاديا في حد ذاتها. عند انتهاء الحافز، قد تصبح هذه الاستثمارات عبئا على المؤسسة وتهدد استدامتها المالية.
3. التأثير السلبي على الإيرادات العامة للدولة: على المستوى الكلي، إذا كانت الحوافز واسعة النطاق ومكلفة جد ا، فقد تؤدي إلى عجز في الموازنة العامة للدولة، مما قد يضطر الحكومة لاحقا إلى زيادة الضرائب الأخرى أو خفض الإنفاق العام بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية أو الخدمات التي تستفيد منها المؤسسات، مما قد يؤثر سلبا على بيئة الأعمال.
4. احتمالية سوء الإدارة المالية: قد تؤدي الوفرة المالية المؤقتة الناتجة عن الحوافز، إذا لم تدُر بحكمة، إلى تراخي في إدارة التكاليف أو الدخول في مشاريع غير مدروسة، بدلا من استغلالها لتعزيز القدرة التنافسية والقدرة التنافسية الأساسية للمؤسسة.
5. لكي تساهم الحوافز الضريبية في الاستدامة المالية الحقيقية للمؤسسة، يجب أن:

6. تسُتخدم لدعم استثمارات مجدية اقتصاد يا وتساهم في بناء قدرات تنافسية طويلة الأجل للمؤسسة (مثل تحسين التكنولوجيا، تطوير المهارات، الابتكار)
7. تدُار الوفرة المالية الناتجة عنها بحكمة من قبل إدارة المؤسسة، وتوجه نحو تعزيز المركز المالي وتحسين الكفاءة التشغيلية.
8. تكون جزءا من بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونظام ضريبي عام يتسم بالعدالة والكفاءة والوضوح بعد انتهاء فترة الحوافز المحددة.
9. يراعي تصميم الحوافز من قبل الحكومة مبدأ الاستدامة المالية العامة، بحيث لا تؤدي إلى تآكل مفرط للقاعدة الضريبية يهدد قدرة الدولة على تمويل وظائفها الأساسية.

خلاصة الفصل الثاني:

ركز هذا الفصل على استكشاف مفهوم التنمية التنموية على مستوى المؤسسة وتحليل العلاقة بينها وبين الحوافز الضريبية. تم البدء بتحديد مفهوم التنمية المؤسسية كعملية تطور شاملة ومستدامة تتجاوز النمو الكمي لتشمل تحسينات نوعية في الكفاءة والقدرة التنافسية والابتكار والاستدامة.

تم استعراض مجموعة واسعة من المؤشرات المستخدمة لقياس هذه التنمية بأبعادها المختلفة، وتشمل المؤشرات المالية (الربحية، النمو، السيولة، السلامة المالية)، ومؤشرات العملاء والسوق، ومؤشرات العمليات الداخلية (الكفاءة، الجودة، الوقت)، ومؤشرات التعلم والنمو (رأس المال البشري، الابتكار.) وأشير إلى أن استخدام منظومة متوازنة من هذه المؤشرات ضروري لتقييم التنمية بشكل شامل.

بعد ذلك، تم تحليل العوامل الرئيسية المؤثرة في عملية التنمية التنموية للمؤسسة، وتم تحديدها إلى عوامل داخلية (كالقيادة والموارد والقدرات والثقافة) وعوامل خارجية (كالبيئة الاقتصادية والتنافسية والتنظيمية والتكنولوجية.) وتم التأكيد على أن النظام الضريبي، بما في ذلك الحوافز الضريبية، يمثل جزءا هاما من البيئة التنظيمية الخارجية التي تؤثر على قرارات وأداء المؤسسة.

وانتقل البحث الثاني لتحليل العلاقة المباشرة بين الحوافز الضريبية والتنمية التنموية للمؤسسة من خلال ثلاثة محاور:

- جذب الاستثمار: تم توضيح كيف يمكن للحوافز أن تزيد العائد المتوقع وتخفض تكلفة الاستثمار، ولكن مع الإشارة لتحديات الإضافية وجودة الاستثمار وأهمية العوامل الأخرى غير الضريبية.

- التأثير على النمو والأداء: تم شرح الآليات التي يمكن من خلالها للحوافز أن تحسن الأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية وتكاليف التشغيل، ولكن مع التأكيد على صعوبة عزل هذا التأثير عن العوامل الأخرى عند القياس.
- الاستدامة المالية: تم نقاش كيف يمكن للحوافز أن تعزز التمويل الذاتي وتحسن هيكل رأس المال، ولكن مع التحذير من مخاطر الاعتماد المؤقت وتشجيع استثمارات غير مجدية إذا لم تُستغل بحكمة لبناء قدرات مستدامة.

بشكل عام، يخلص هذا الفصل إلى أن الحوافز الضريبية يمكن أن تكون أداة مساهمة في تنمية المؤسسة، ولكنها ليست ضمانة لذلك. يعتمد تأثيرها الفعلي على تصميمها، وعلى كيفية استغلال المؤسسة لها، وعلى تكاملها مع القدرات الداخلية للمؤسسة ومع العوامل الأخرى في البيئة الخارجية

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول فعالية الحوافز الضريبية في مؤسسة اقتصادية

تمهيد:

في هذا الفصل، يتم الانتقال من الجانب النظري والتشريعي إلى الجانب التطبيقي، وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية تنشط في القطاع الصناعي. تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى نجاعة الحوافز الضريبية الممنوحة للمؤسسة في تحسين أدائها المالي والاقتصادي، وذلك عبر تحليل مجموعة من المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية لسنوات مختارة، مع الوقوف على التحديات التي واجهت المؤسسة في استغلال هذه الحوافز بالشكل الأمثل.

المبحث الاول: الإطار العام للمؤسسة المدروسة

يعرّف هذا المبحث بالمؤسسة محل الدراسة وهيكلها التنظيمي، ويعرض النظام الجبائي المطبق عليها والحوافز الضريبية التي تستفيد منها فعلياً.

المطلب الاول: التعريف بالمجمع وهيكلها التنظيمي

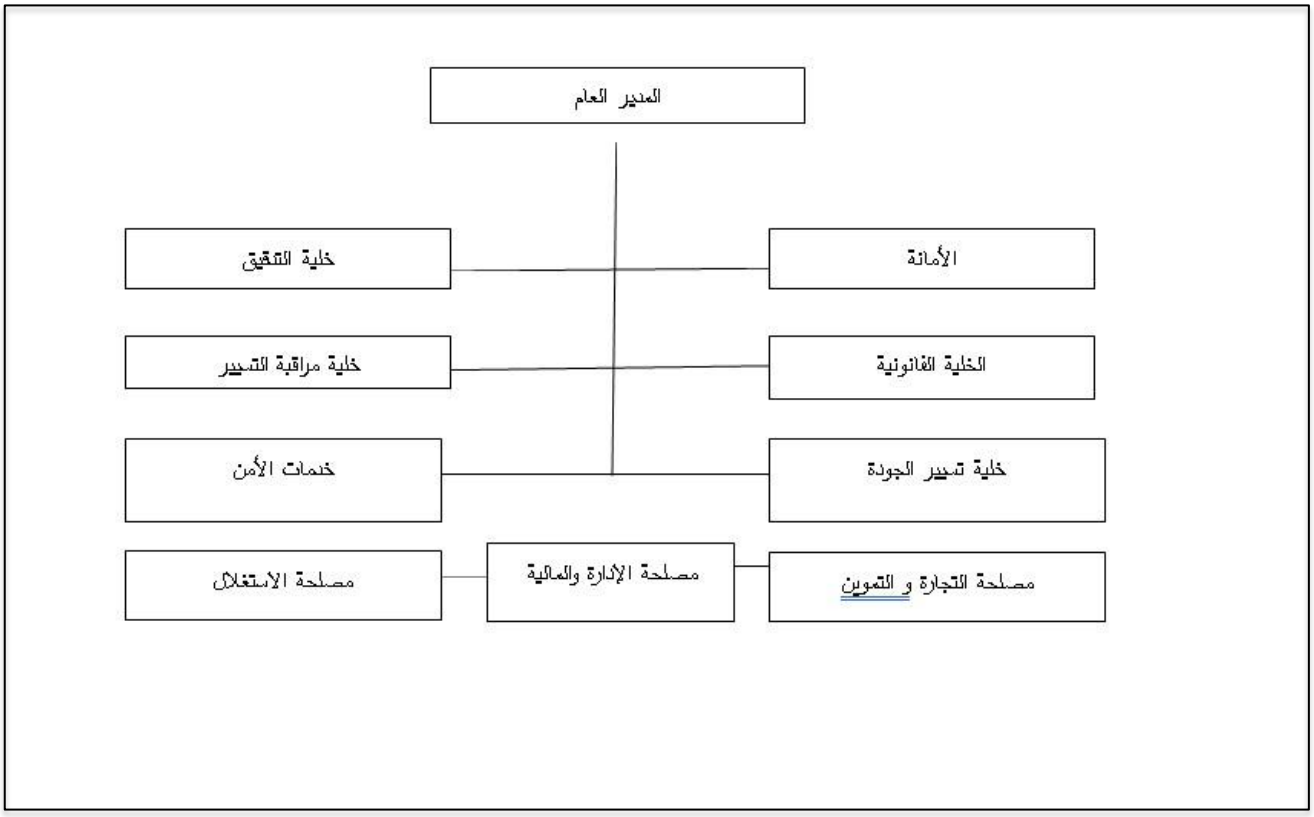
أولا: التعريف بالوحدة الصناعية للبلاستيك والمطاط بالعدية

تعتبر هذه المؤسسة إحدى الفروع التابعة للمؤسسة الوطنية للبلاستيك والتي يوجد مقرها بولاية سطيف، حيث كانت في الماضي تابعة لشركة سوناطراك وبعد إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية سنة 1980 تم الفصل بينهما –والمؤسسة الصناعية للبلاستيك والمطاط فرع السنية.

تواجد ببلدية ذراع السمار على الطريق الوطني رقم 18 و أنشأت هذه الوحدة سنة 1976، بدأت في الإنتاج الفعلي سنة 1981برأس مال اجتماعي قبره 55000000 حيث بدأ في الارتفاع إلى غاية المواصلة إلى 34700000 وذلك بسبب تطور نشاطها.

وتقدر مساحة هذه المؤسسة 47727 متر مربح وذات طاقة إنتاجية 4000طن سنويا وتقوم هذه المؤسسة بالإنتاج حسب الطلب

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوحدة الصناعية البلاستيك والمطاط



شكل رقم 01: هيكل التنظيمي للوحدة

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوحدة

●وفيما يلي شرح مبسط لكل مصلحة:

1. المدير العام "ويعبر مصل الإدارة العليا ويقوم بمجموعة من العام كإصدار الأوامر والقرارات، لقديم الفراحات يكان سياسات جديدة، مراقبة ومتابعة العمل ..... الخ.
2. الأمانة: تقوم بالأعمال الموكلة لها من البل المدين.
3. الخلية القانونية: تقوم بالدفاع عن مصالح الموقعة ومتابعة جميع الأشياء الفنية المتعلقة بها
4. الخلية التدقيق: مهمتها الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات والتأكد من صدق وصحة البيانات المحامية بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء الموجودة بالدفاتر والسجلات وغيرها من المهام.
5. خلية تسيير الجودة: مهمتها ضمان الجودة في جميع العمليات والأنشطة التي القوم اما من اجل انتاج منتجات ذات جودة.
6. خلية مراقبة التسيير: تهتم بتوفير كل المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات حيث تقوم بمجموعة من الأنشطة مدل وضع تقارير دورية والتأكد من صحة المعلومات المقدمة من قبل الإدارات ومعرفة نقاط القوة والضعف في العمليات.
7. مصلحة التموين والتجارة. تقوم هذه المصلحة بعدة مهام للذكر منها

– توفير المواد الأولية ووسائل التخزين.

–الاهتمام بعمليات بيع البضائع وخروجها من المخازن.

-الاهتمام بالأنشطة التسويقية كتوزيع المنتجات.

8. مصلحة الاستغلال: تقوم هذه المصلحة بعدة مهام منها:

-الإشراف على مختلف مراسل الإنتاج.

-القيام بعمليات التصليح والصيانة في حالة حدوث خلل في الآلات.

-العمل على تطوير المنتجات ووضع مخططات الإنتاج.

-الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

9. خلية الإدارة المالية: تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها:

-الاهتمام بشؤون والعاملين تسيير الاجور والتأمينات الاجتماعية.

-مسك المحاسبة العامة.

-متابعة التغيرات الحاصلة في رصيد الخزينة.

المطلب الثاني: النظام الجبائي والحوافز الضريبية المطبقة على الوحدة

تخضع المؤسسة الصناعية للبلاستيك والمطاط بالمدية للنظام الجبائي الحقيقي وهو النظام المعتمد من قبل السلطات الجبائية الجزائرية للمؤسسات ذات الحجم المتوسط والكبير، باعتباره يفرض شفافية محاسبية ومالية شاملة. ويلُزم هذا النظام المؤسسة بالتصريح المنتظم بالأرباح والمداخيل، إلى جانب الفوترة الرسمية والاحتفاظ بالوثائق المحاسبية وفقا لما تنص عليه التشريعات الجبائية المعمول بها.

وتظُهر البيانات المتاحة أن ما نسبته 59% من رقم أعمال المؤسسة خاضع للضريبة، في حين أن 41% منه غير خاضع، الأمر الذي يعكس استفادة المؤسسة من إعفاءات وامتيازات ضريبية ناجمة عن طبيعة بعض أنشطتها، على غرار الصادرات أو العمليات ذات الطابع البيئي أو التنموي، وهو ما يدخل ضمن إطار الحوافز الضريبية التي تهدف إلى التخفيف من العبء الجبائي الملقى على عاتق المؤسسة.

وفي ظل السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى دعم الاستثمار وتوفير مناخ ملائم للنمو، تستفيد المؤسسة من مجموعة من الحوافز الضريبية المقررة في إطار النظام الجبائي الحقيقي، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

-الإعفاء الجزئي من الضريبة على رقم الأعمال لبعض العمليات المتعلقة بالصادرات أو الممارسات البيئية المحفزَّة.

-تخفيضات معتبرة في الضريبة على أرباح الشركات خصوصا بالنسبة للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي.

-إعفاءات وخصوصيات جمركية وضريبية على التجهيزات المستوردة الموجهة مباشرة للنشاط الصناعي، وذلك بما يتماشى مع مقتضيات القوانين الجبائية الجزائرية.

وتسُهم هذه الحوافز في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتنموية على مستوى المؤسسة، من أبرزها:

-تقليص التكاليف الضريبية المباشرة وغير المباشرة، ما يعزز قدرة المؤسسة على تخصيص موارد أكبر للنشاط الإنتاجي.

-دعم تنافسية المؤسسة في السوقين المحلي والدولي، من خلال تحسين هيكل التكاليف وتحفيز الاستثمار.

-توفير فوائض مالية يمكن توجيهها نحو البحث والتطوير، أو نحو توسيع وحدات الإنتاج وتنويع المنتجات. وعليه، فإن الحوافز الضريبية الممنوحة للمؤسسة تمثل أداة فعّالة لتشجيع الاستثمار وتعزيز التنمية، بما ينسجم مع الرهانات الاقتصادية للدولة الجزائرية الرامية إلى ترقية النسيج الصناعي ودعم المؤسسات الإنتاجية.

المطلب الثالث: البيانات المالية للوحدة

اولا: تبين الجداول القادمة معطيات لسنة 2021:

1. بيان التدفق النقدي (الطريقة المباشرة)

Rubrique	Exercice 2021 (DZD)	Exercice Précédent (DZD)
Encaissements provenant des ventes de biens et services	1 086 407 005،00	1 223 427 916،00
Décaissements liés aux achats de biens et services	-271 000 595،00	-412 407 075،00
Décaissements liés au personnel	-801 140 646،00	-714 858 040،00
Autres flux liés aux activités opérationnelles	-21 101 106،00	-25 994 589،00
Flux net des activités opérationnelles (A)	-6 834 342،00	70 168 202،00
Décaissements pour l'acquisition d'immobilisations	-4 000 000،00	-57 107 405،00

Flux net des activités d'investissement (B)	-4 000 000،00	-57 107 405،00
Encaissements provenant des emprunts	46 653 214،56	25 614 265،42
Remboursements d'emprunts	-31 036 038،26	-26 563 243،96
Flux net des activités de financement (C)	15 617 176،30	-948 978،54
Variation de la trésorerie nette (A + B + C)	4 782 834،30	12 112 263،46
Trésorerie d'ouverture	56 462 264،14	44 350 000،68
Trésorerie de clôture	61 245 098،44	56 462 264،14

جدول1.بيان التدفق النقدي

2. جدول حساب النتائج لعام2021:

Libellé	Exercice 2021 (DZD)	Exercice Précédent (DZD)
Chiffre d'affaires	1 086 407 005،00	1 223 427 916،00
Autres produits d'exploitation	13 146 878،94	19 203 567،94
Achats consommés	-398 760 406،00	-502 517 147،00
Charges de personnel	-801 140 646،00	-714 858 040،00
Dotations aux amortissements	-15 500 000،00	-18 000 000،00
Autres charges d'exploitation	-21 101 106،00	-25 994 589،00
Résultat d'exploitation	-136 948 274،06	-18 738 292،06
Produits financiers	3 500 000،00	2 000 000،00
Charges financières	-12 500 000،00	-9 000 000،00
Résultat courant avant impôts	-145 948 274،06	-25 738 292،06
Impôts sur les bénéfices	0،00	0،00
Résultat net de l'exercice	-145 948 274،06	-25 738 292،06

جدول2: جدول حساب النتائج لعام 2021

3. الميزانية لعام 2021:

Libellé	Exercice 2021 (DZD)	Exercice Précédent (DZD)
CAPITAUX PROPRES		
Capital social	340 000 000،00	340 000 000،00
Réserves	-48 140 020،00	-48 140 020،00
Résultat net de l'exercice	-145 948 274،06	-25 738 292،06
Total Capitaux Propres	145 911 705،94	266 121 687،94
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières à long terme	171 808 274،06	157 192 038،64
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs، dettes à court terme	1 743 839 019،00	1 734 114 189،42
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF	2 060 559 999،00	2 157 427 916،00

جدول3.الميزانية لعام 2021

4. الميزانية للأصول لعام 2021

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net
Écart d'acquisition (Goodwill)		0	0	0
Immobilisations incorporelles		939 515 875	759 622 945	179 892 930
Immobilisations corporelles		19 955 005 000	7 745 055 000	12 209 950 000
Immobilisations en cours		6 122 406 946	0	6 122 406 946
Immobilisations financières		1 082 720 566	9 418 250	1 073 302 316
TOTAL ACTIF NON COURANT		28 099 648 387	8 514 696 195	19 584 952 192

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net
Stocks et en-cours		3 254 326 277	1 229 000 000	2 025 326 277
Avances et acomptes sur commandes		200 381 253	0	200 381 253
Clients et comptes rattachés		24 013 832 148	7 014 509 240	17 000 000 000

Autres actifs courants		2 987 432 571	0	2 987 432 571
Placements		100 000 000	0	100 000 000
Disponibilités		7 829 203 210	0	7 829 203 210
TOTAL ACTIF COURANT		38 385 175 459	8 243 509 240	30 141 666 219

TOTAL GÉNÉRAL ACTIF= 49 726 618 411 DZD

جدول4.الميزانية للأصول لعام 2021

ثانيا :تبين الجداول القادمة معطيات لسنة 2022:

1. بيان التدفق النقدي (الطريقة المباشرة)2022

Libellé	Exercice 2022	Exercice précédent
Résultat net de l'exercice	772 654 819	-2 705 056 566
Dotations aux amortissements et provisions	17 626 209 591	21 190 456 819
Moins-values de cession	0	0
Augmentation des actifs	-17 263 050 961	-20 415 949 240
Augmentation des passifs	3 682 328 056	2 605 142 620
Flux net de trésorerie des activités opérationnelles (A)	4 818 141 505	642 593
Libellé	Exercice 2022	Exercice précédent
Libellé	**Exercice 2022**	**Exercice précédent**
Décaissements liés aux acquisitions d'immobilisations	-6 063 000	-71 280 666 642
Flux net de trésorerie des activités d'investissement (B)	-6 063 000	-71 280 666 642
Libellé	Exercice	Exercice

	2022	précédent
Emprunts reçus	-112 524 380.10	-57 197 454.50
Remboursements d'emprunts	0	-32 956 589.94
Intérêts versés	0	0
Variation des autres passifs financiers	-14 957 177.49	-45 611 645.60
Flux net de trésorerie des activités de financement (C)	-127 481 557.49	-135 765 690.04

Variation de trésorerie nette de la période (A + B + C)= 4 684 596 947،51 DZD

جدول5. بيان التدفق النقدي(الطريقة المباشرة) 2022

2. جدول حساب النتائج لعام 2022

PRODUITS D'EXPLOITATION

Libellé	Exercice 2022	Exercice précédent
Chiffre d'affaires (ventes de biens et services)	17 627 616 941	14 726 755 814
Production stockée	0	0
Production immobilisée	0	0
Subventions d'exploitation	0	0
Autres produits d'exploitation	0	0
Total des produits d'exploitation (I)	**17 627 616 941**	**14 726 755 814**

CHARGES D'EXPLOITATION

Libellé	Exercice 2022	Exercice précédent
Achats de matières premières et autres approvisionnements	**4 476 769 368**	**3 202 050 236**
Autres charges externes	**7 264 092 591**	**6 746 329 951**

Impôts، taxes et versements assimilés	**1 109 482 724**	**1 017 042 042**
Charges de personnel	**3 198 000 000**	**2 754 000 000**
Dotations aux amortissements et provisions	**2 748 653 511**	**2 720 654 921**
Autres charges d'exploitation	**1 000 000 000**	**1 302 666 320**
Total des charges d'exploitation (II)	**19 797 548 194**	**17 742 743 470**

RÉSULTAT D'EXPLOITATION (I - II)= -2 169 931 253 DZD

جدول6. جدول حساب النتائج لعام 2022

3. الميزانية 2022 :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital social ou capital personnel		347 900 000،00	347 900 000،00
Primes liées au capital social		0،00	0،00
Ecarts de réévaluation		0،00	0،00
Réserves		48 615 420،02	49 815 042،00
Résultat net de l'exercice		31 264 050،04	-3 263 576،79
Autres capitaux propres		0،00	0،00
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**427 779 470،06**	**394 451 465،21**
Part des intérêts ne donnant pas le contrôle (1)		0،00	0،00
TOTAL I		**427 779 470،06**	**394 451 465،21**

جدول 7.الميزانية 2022

المبحث الثاني: تحليل أثر الحوافز الضريبية على أداء المؤسسة

يركز هذا المبحث على تحليل المؤشرات المالية والإنتاجية والتنافسية للمؤسسة قبل وبعد الاستفادة من الحوافز، مع تسليط الضوء على التحديات التطبيقية.

المطلب الاول: تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة قبل وبعد الاستفادة من الحوافز

يعرض الجدول الموالي الخاص بالمؤشرات المالية قبل وبعد الاستفادة من الحوافز الضريبية للمؤسسة خلال الفترة 2021-2022.

يتم استعراض نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالتطرق الى المؤشرات المالية حيث نستنتج النتائج التالية:

المؤشر المالي	طريقة الحساب	2021	2022	التغير 2022/2021
هامش الربح الاجمالي	(النتيجة الاجمالية للاستغلال/رقم الاعمال)*100	11.30%	13.93%	2.6%
هامش الربح الصافي	(النتيجة الصافية/رقم الاعمال)*100	4.65%	6.10%	1.45%
مردودية الأموال الخاصة	(النتيجة الصافية/راس المال الخاص)*100	3.87%	5.34%	1.47%
مردودية مجموع الميزانية	(النتيجة الصافية/مجموع الميزانية)*100	1.34%	2.12%	0.78%
نسبة الاستغلال المالي	(الأموال الخاصة/مجموع الميزانية)*100	34.67%	36.24%	1.57%

نسبة الديون	**(الديون/مجموع الميزانية*(100**	**65.33%**	**63.76%**	**1.57%**
نسبة السيولة	**(الأموال المتداولو/الخصوم المتداولة*(100**	**1.18%**	**1.31%**	**0.13%**

جدول8.المؤشرات المالية

- **التحليل:**

1. تحسن هامش الربح، يدل على تحسن الكفاءة الإنتاجية.
2. زيادة في الربحية الصافية بعد الحوافز الضريبية.
3. أداء أفضل للأموال الذاتية.
4. تحسن بسيط في فعالية استخدام الأصول.
5. ارتفاع طفيف في الاستقلال المالي.
6. انخفاض طفيف في الاعتماد على التمويل الخارجي.
7. تحسن في قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها.

- **تحليل المؤشرات**

1. **الربحية:** سجلت المؤسسة ارتفاعا في هامشي الربح الإجمالي وهامش الربح الصافي، مما يشير إلى أن الحوافز الضريبية ساهمت في تخفيف الأعباء وتحسين النتيجة النهائية.

2. **النجاعة:** ارتفعت مردودية الأموال الخاصة ومردودية الجارية، ما يعكس استخدامها الأفضل للموارد المالية.
3. **الاستقلال المالي:** نسبة الاستقلال المالي عرفت تحس نا بسي طا، مما يشير إلى تعزيز قاعدة التمويل الذاتي.
4. **التمويل:** انخفضت نسبة القروض، ما يدل على تحسن الوضع المالي وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.
5. **السيولة:** ارتفاع نسبة السيولة يدل على تحسن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل أثر الحوافز الضريبية على الانتاجية والتنافسية

أولا: تحليل أثر الحوافز علىالانتاجية

تتعلق الإنتاجية بكفاءة المؤسسات في استخدام الموارد لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاج. فيما يلي أثر الحوافز الضريبية على الإنتاجية مستند ا إلى المؤشرات المالية الرئيسية لسنتي 2021 و2022:

الجدول التالي يمثل المؤشرات ذات الصلة بالإنتاجية:

المؤشر	2021	2022	الفارق (2202 - 1202)	التحليل
معدل نمو المبيعات) نسبة الإنتاج إلى الإيرادات(	4.2%	5.5%	+1.3%	تحسن في نمو المبيعات مما يمكن تفسيره بتحسن الإنتاجية
معدل الإنفاق على الأجور)مليون دج(	000،500،4 دج	000،200،5 دج	+007،000 دج	زيادة في الإنفاق تعكس التوظيف والتدريب
نسبة تلبية الطلبات	85%	92%	+7%	قدرة أفضل على تلبية الطلبات مما يدل على زيادة الكفاءة

جدول 9. المؤشرات ذات الصلة بالإنتاجية

- **التحليل:**

1. **نمو المبيعات:** هناك تحسن بنسبة نمو المبيعات من 2.4% في 2021 إلى 5.5% في 2022، ما يشير إلى أن الحوافز الضريبية ساعدت المؤسسة على زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أعلى.
2. **الإنفاق على الأجور:** ارتفع الإنفاق على الأجور من 5.4 مليون دينار جزائري إلى 2.5 مليون دينار، مما يعكس تحسين ظروف العمل وزيادة التوظيف.
3. **الطلبات:** ارتفعت نسبة تلبية الطلبات من 85% إلى 92%، مما يعكس فعالية في تلبية طلبات الزبائن نتيجة الحوافز.

ثانيا: الحوافز الضريبية على التنافسية

التنافسية تتعلق بقدرة المؤسسة على منافسة الشركات الأخرى في السوق. يلُاحظ أثر الحوافز الضريبية على التنافسية من خلال المؤشرات التالية:

الجدول التالي يمثل المؤشرات ذات الصلة بالتنافسية:

المؤشر	2021	2022	الفارق (2202 - 1202)	التحليل
حصة السوق	15%	18%	+3%	زيادة حصة السوق مما يدل على تحسن التنافسية
التوسع في الأسواق الجديدة	2 أسواق	3 أسواق	سوق 1+	توسع في الأسواق بدعم الحوافز الضريبية
التسيير والتكلفة) تكلفة الوحدة(	100 دج	95 دج	5- دج	انخفاض في التكلفة مما يعكس تحسين الكفاءة والإنتاجية

جدول 10. المؤشرات ذات الصلة بالتنافسية

- **التحليل:**

1. **حصة السوق:** ارتفعت حصة المؤسسة من السوق من 15% إلى 18%، مما يعكس قدرتها على جذب الزبائن.
2. **الأسواق:** توسعت المؤسسة إلى أسواق جديدة بدعم من الحوافز الضريبية.
3. **التكلفة:** انخفضت تكلفة الوحدة من 100 دج إلى 95 دج، ما ساعد في تحسين التنافسية وزيادة القدرة على التسعير.

الاستنتاج:

أدت الحوافز الضريبية إلى تحسين المؤشرات المرتبطة بالإنتاجية والتنافسية وساعدت في:

1. رفع نسبة المبيعات.
2. زيادة التوظيف.

3. تحسين القدرة على تلبية الطلبات.
4. دخول أسواق جديدة.
5. تقليل التكاليف.

المطلب الثالث: تحديات ومعيقات تطبيق الحوافز الضريبية

رغم الأهمية التي تكتسيها الحوافز الجبائية كآلية لتحفيز الاستثمار وتخفيف الأعباء المالية على المؤسسات، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع لا يخلو من عدة تحديات وصعوبات تعيق الاستفادة المثلى منها. ومن خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة التابعة لمجمع ENPC، تبين وجود عدة عراقيل أثرت على فعالية الاستفادة من هذه الامتيازات الجبائية.

أولاً: التحديات المرتبطة بتطبيق الحوافز الضريبية

تتمثل أبرز العراقيل التي واجهتها المؤسسة فيما يلي:

1. تعقيد الإجراءات الإدارية: يتطلب الحصول على الإعفاءات الجبائية المرور بعدة مراحل إدارية تشمل المصالح الجبائية ومصالح الاستثمار، ما يؤدي إلى بطء في معالجة الملفات وتأخر في الحصول على الامتيازات.
2. نقص المرافقة والمتابعة: لوحظ غياب شبه تام للمرافقة الإدارية أو التقنية من طرف الجهات الوصية، سواء على مستوى مراكز الضرائب أو مديريات الاستثمار، ما يجعل المؤسسة تعتمد على مجهوداتها الذاتية في فهم وتطبيق القوانين.

3. عدم وضوح الإطار القانوني والتنظيمي: تعاني النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للحوافز الجبائية أحيان من الغموض أو التداخل، ما يخلق نوع ا من عدم اليقين القانوني لدى المؤسسة ويؤدي إلى تردد في اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على هذه الامتيازات.

4. عدم توافق بعض الشروط مع خصوصيات النشاط الصناعي: تفرض بعض شروط الاستفادة من الحوافز قيودا لا تتلائم مع طبيعة نشاط المؤسسة أو موقعها الجغرافي، مثل اشتراط خلق عدد معين من مناصب الشغل أو التموقع ضمن مناطق محددة.

ثانياً: أثر هذه التحديات على فعالية الحوافز

أثرت هذه الصعوبات سلبا على مدى الاستفادة الكاملة من الحوافز الجبائية، حيث: لم تتمكن المؤسسة من استغلال كل الإمكانيات المتاحة في إطار القانون، ما جعل نسبة التخفيضات الضريبية أقل مما كان يمكن تحقيقه.

أدى الغموض القانوني وتعقيد المساطر إلى توجّس المؤسسة من الاعتماد الكلي على هذه الامتيازات في قراراتها المالية والاستثمارية.

لم تؤظف الوفورات الضريبية المتحققة بشكل كامل في دعم الابتكار أو التوسع الإنتاجي، بسبب التردد وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للسياسات الجبائية.

ثالثاً: مدى استغلال المؤسسة للحوافز مقارنة بالإمكانيات المتاحة

بالرغم من أن المؤسسة استفادت فعلي ا من إعفاءات ضريبية معتبرة، إلا أن مستوى الاستغلال لا يزال محدودا مقارنة بالإمكانيات المتاحة قانونا . فالمؤسسة استفادت بشكل أساسي من تخفيضات على الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، دون أن تستغل امتيازات أخرى مثل إعفاءات الرسم على النشاط المهني (TAP) أو الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة في حال وجود توسعات استثمارية.

خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل التطبيقي الذي تم فيه تحليل أثر الحوافز الضريبية على أداء مؤسسة التابعة لمجمع ENPC، تبيّن أن لهذه الحوافز دورا ملموس في تحسين بعض المؤشرات المالية وتخفيف الأعباء الجبائية. حيث ساهمت في تقليص الضرائب المدفوعة وزيادة صافي الأرباح، ما انعكس إيجابا على مردودية المؤسسة وربحها خلال السنة التي استفادت فيها من التحفيز.

غير أن الدراسة أظهرت أيضاأن الأثر الإيجابي للحوافز يظل نسبيا ومحدودا ، ويرجع ذلك إلى عدة عراقيل تتعلق بتعقيد الإجراءات الإدارية، غياب مرافقة فعاّلة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، إضافة إلى بعض الغموض في الإطار القانوني المنظم لهذه الامتيازات.

كما بين التحليل أن المؤسسة لم تستغل بشكل كامل كل الامتيازات الجبائية المتاحة لها، ما يجعل من الضروري تطوير آليات التوعية والمرافقة لضمان استفادة أكبر وأكثر فاعلية.

بناءا عليه، فإن الحوافز الضريبية يمكن أن تكون أداة فعاّلة في دعم المؤسسات الاقتصادية وتحسين قدرتها التنافسية، شريطة توفير بيئة تنظيمية وإدارية مناسبة تسمح بتطبيقها بشكل مرن وشفاف.

خاتمة

خاتمة :

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "فعالية الحوافز الضريبية في تعزيز التنمية في المؤسسة الاقتصادية"، يمكن القول إن السياسة الجبائية التحفيزية تعُدّ أداة محورية في دعم أداء المؤسسات، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الوطني. وقد بينّت الدراسة النظرية والتطبيقية أن الحوافز الضريبية، رغم ما يحيط بها من جدل، قد أسهمت بشكل نسبي في تحسين بعض المؤشرات المالية للمؤسسة محل الدراسة، لا سيما من حيث الربحية ومردودية رأس المال.

إلا أن الفعالية لم تكن مكتملة، إذ كشفت الدراسة عن عدد من المعوقات التي تعيق الاستغلال الأمثل لهذه الحوافز، مثل تعقيد المساطر الإدارية، وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة، والقصور في استغلال كافة الامتيازات المتاحة. وهذا ما يدعو إلى مراجعة آليات تطبيق هذه الحوافز، سواء من حيث التشريع أو من حيث المرافقة المؤسساتية.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**

تلعب الحوافز الجبائية دورا في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

- النتيجة:

تم تأكيد هذه الفرضية جزئيا، حيث أظهرت البيانات المالية للمؤسسة خلال سنتي 2021 و2022 تحسنا في هامش الربح الصافي، ومردودية الأموال الخاصة، مما يدل على أثر إيجابي للحوافز الجبائية على الأداء المالي.

- الفرضية الثانية:

تؤثر الحوافز الجبائية على الأداء المالي في كافة مراحل نشاط المؤسسة.

- النتيجة:

لم يتم تأكيد هذه الفرضية بشكل كلي، إذ تبيّن أن المؤسسة لم توظف كل الوفورات الجبائية بشكل فعاّل في دعم الابتكار أو التوسع الإنتاجي، مما يشير إلى ضعف في استغلال الحوافز المتاحة مقارنة بالإمكانيات.

- **الفرضية الثالثة:**

4. تفترض الدراسة أن استفادة المؤسسة الصناعية للبلاستيك والمطاط من الحوافز الضريبية خلال الفترة 2021–2022 قد ساهمت في تحسين أدائها المالي.

- النتيجة:

تم تأكيد القرضية حيث تم تسجيل تراجع في حجم الخسائر التشغيلية مقارنة بالسنة السابقة، نتيجة استفادة المؤسسة من بعض الإعفاءات والتخفيضات الجبائية.

المؤشرات المالية الأساسية مثل التمويل الذاتي والقدرة على التوسع أظهرت استقرارًا نسبيًا، رغم ضعف الربحية، مما يدل على دور الحوافز في التخفيف من الأثر السلبي للخسائر.

نتائج الدراسة:

1. انخفاض صافي العبء الجبائي وارتفاع نسبة الأرباح المحتجزة الموجهة للتوسع
2. سجّلت المؤسسة تحسنا في بعض المؤشرات المالية بعد الاستفادة من الحوافز، مثل ارتفاع هامش الربح الصافي بنسبة 45.1%، ومردودية الأموال الخاصة بنسبة 47.1%.
3. لم يتم استغلال كافة الامتيازات الضريبية المتاحة، مثل إعفاءات الرسم على النشاط المهني أو الرسوم الجمركية.
4. واجهت المؤسسة صعوبات في استغلال الحوافز نتيجة الغموض القانوني وتعقيد الإجراءات الإدارية.
5. هناك توجّه عام نحو الاعتماد الجزئي على هذه الحوافز دون استراتيجية واضحة للاستثمار طويل الأمد.
6. زيادة في حجم السيولة المتاحة وزيادة في صافي الربح المحتجز
7. بينت النتائج أن المؤسسة حققت تحسنًا نسبيًا في التدفقات النقدية خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، مما يعكس الأثر الإيجابي للحوافز في دعم السيولة.

8. أظهرت الدراسة أن الأثر الإيجابي للحوافز كان محدودًا وغير كافٍ لتحقيق تحول جذري في الأداء المالي، بسبب ضعف استغلال الحوافز وعدم وضوح الرؤية التنظيمية داخل المؤسسة

الاقتراحات والتوصيات

1. رقمنة مسار طلبات الاستفادة من الحوافز الجبائية لتقليص الوثائق وتبسيط الإجراءات الإدارية.
2. تعزيز التكوين الداخلي للمؤسسات حول كيفية استغلال الامتيازات الجبائية بشكل فعال في جميع مراحل النشاط.
3. ضرورة مراجعة الإطار القانوني بما يسمح بضمان الشفافية والوضوح واليقين في منح الحوافز.
4. تفعيل الرقابة والمتابعة من الجهات الوصية لضمان توجيه الحوافز نحو تحقيق أهداف التنمية وليس مجرد تقليص الأعباء.
5. تشجيع المؤسسات على تبني سياسات مالية واستثمارية
6. متكاملة تراعي التوازن بين الاستفادة من الحوافز وتحقيق نمو مستدام.

آفاق البحث:

إن موضوع فعالية الحوافز الضريبية في تعزيز التنمية بالمؤسسات الاقتصادية، رغم تناوله في هذه المذكرة من خلال دراسة حالة تطبيقية، يبقى مجالًا خصبًا للبحث العلمي المستقبلي، لما له من أبعاد اقتصادية ومالية واستثمارية متشابكة ومتداخلة. ويمكن توسيع هذا البحث في اتجاهات متعددة، سواء على مستوى الإطار النظري أو التحليل التطبيقي.

فمن الناحية النظرية، يمكن التعمق أكثر في دراسة العلاقة بين السياسات الجبائية والاستراتيجيات التنموية المستدامة، أو تحليل أثر التحفيزات الجبائية على مؤشرات الأداء غير المالية مثل الابتكار، المسؤولية الاجتماعية، أو الحوكمة المؤسسية. أما من الناحية التطبيقية، فيمكن إجراء دراسات مقارنة بين مؤسسات تنتمي إلى قطاعات مختلفة أو مناطق جغرافية متنوعة، بهدف تقييم فعالية النظام الجبائي التحفيزي في سياقات اقتصادية متعددة.

كما يمكن للباحثين المستقبليين اعتماد مناهج تحليلية أكثر تعقيدًا، مثل النماذج الاقتصادية الكمية أو الأساليب الإحصائية المتقدمة، لقياس العلاقة السببية بين الحوافز الجبائية والأداء المالي للمؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الوسيطة والمؤثرة.

وبالنظر إلى الديناميكية المستمرة للإصلاحات الجبائية في الجزائر، فإن متابعة تطور التشريعات الجبائية وتحليل انعكاساتها على المؤسسات الاقتصادية، يظل من المسارات البحثية الواعدة، التي تسهم في تقديم توصيات علمية دقيقة وذات صلة بصانعي القرار، بغرض تحسين فعالية السياسات التحفيزية وتعزيز بيئة الأعمال

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. بوشعالة امال دور السياسة الجبائية في تعزز النمو الاقتصادي دار اليازوزي عمان 20 19

2. ناصر مراد فعالية نظام الضريبي بين النظرية والتطبيق دار هومة الجزائر 2003

المجلات والمقالات والمذكرات:

1.بوثلجة نوال، فاعلية الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية، اطروحة ماجيستر ، جامعة باتنة 1، 2019

2. بوزنان إبراهيم2021، أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

3.خوالدية محمد ، الجباية و تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2020

4. زرقوني ابراهيم التحفيز الجبائي وعلاقته بتشجيع وترقية الاستثمار مذكره لنيل شهادات الدراسات التطبيقية جامعة الجزائر دفعة 2005

5.طالبي محمد، أثر الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة البليدة. 2021

6.عفيف عبد الحميد و عوينان عبد القادر فعالية الحوافز الضريبة في دعم الاستثمار في الجزائر مجلة العلوم الانسانية المجلد 20 العدد

7.علي بوضياف ورابح، فعالية الحوافز الجبائية في دعم الاستثمار–حالة الجزائر خلال الفترة 2010–2020، مجلة العلوم الانسانية العدد 02 المجلد 20، سنة 2020

8.عوينان عبد القادر، عفيف عبد الحميد2020، فعالية الحوافز الجبائية في دعم الاستثمار – حالة الجزائر خلال الفترة 2010–2020، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، المجلد 20

9.فرحات سعاد، اثر الاعفاءات الجبائية على الاستثمار المحلي ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، العدد 12،2021

10. لعور فتيحة ، الحوكمة الجبائية ودورها في ضمان الاستدامة المالية ، مجلة الاستشراف الاقتصادي ، العدد 8، 2021

القوانين

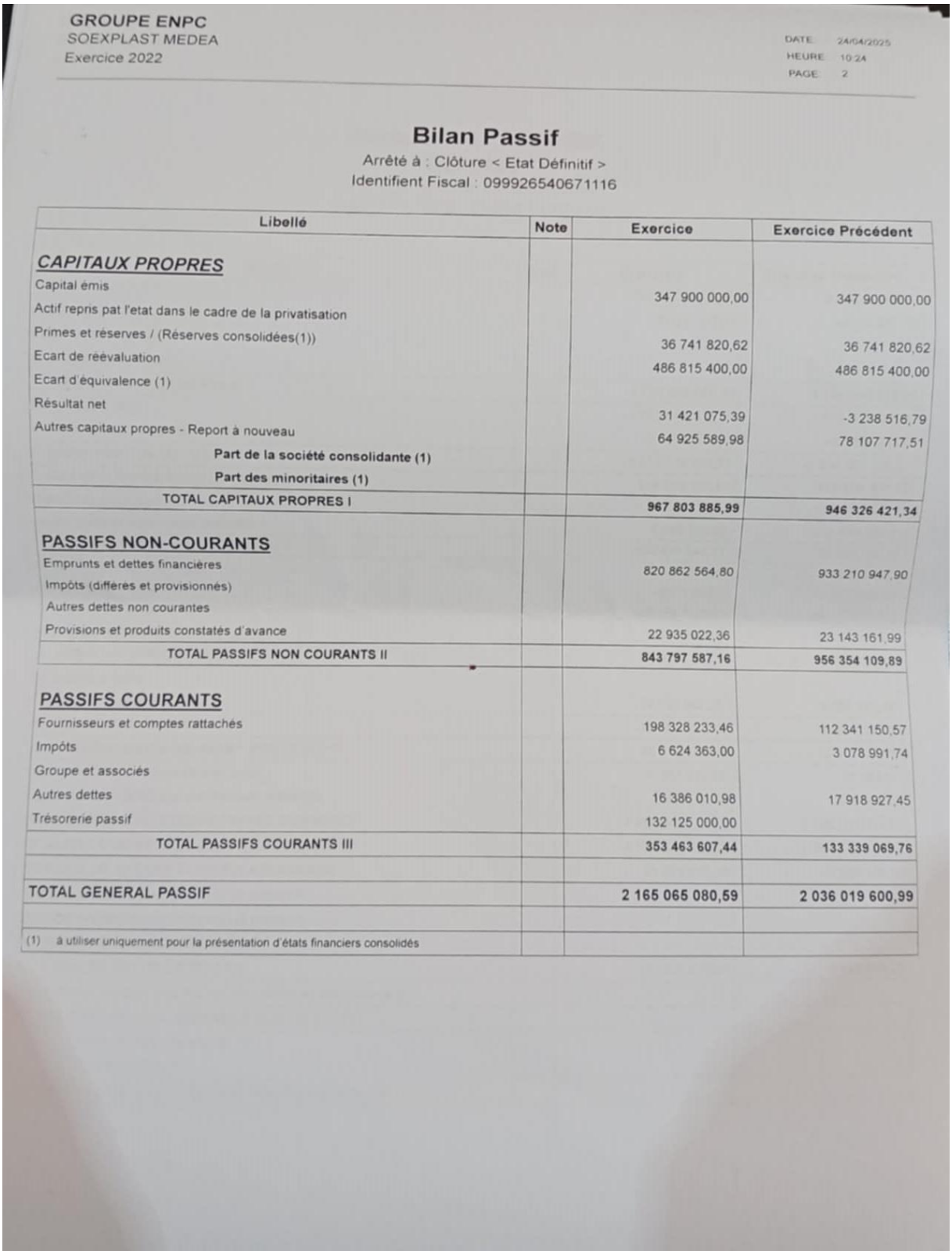
1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، قانون الاستثمار 03 . 01، لسنة 2001، العدد 43
2. وزارة المالية الجزائرية ، داليل الحوافز الجبائية للمستثمرين ،طبعة 2022
3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار {ANDI} ،التقرير السنوي ،2021
4. القانون 18–22 الصادر سنة 2022

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

1. Klemm، A. & Van Parys، S. (2009)، Empirical Evidence on the Effects of Tax Incentives، IMF Working Paper، WP/09/136.

المواقع الالكترونية:

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، (APIA)، الموقع الرسمي http//www.zpiz.dz،



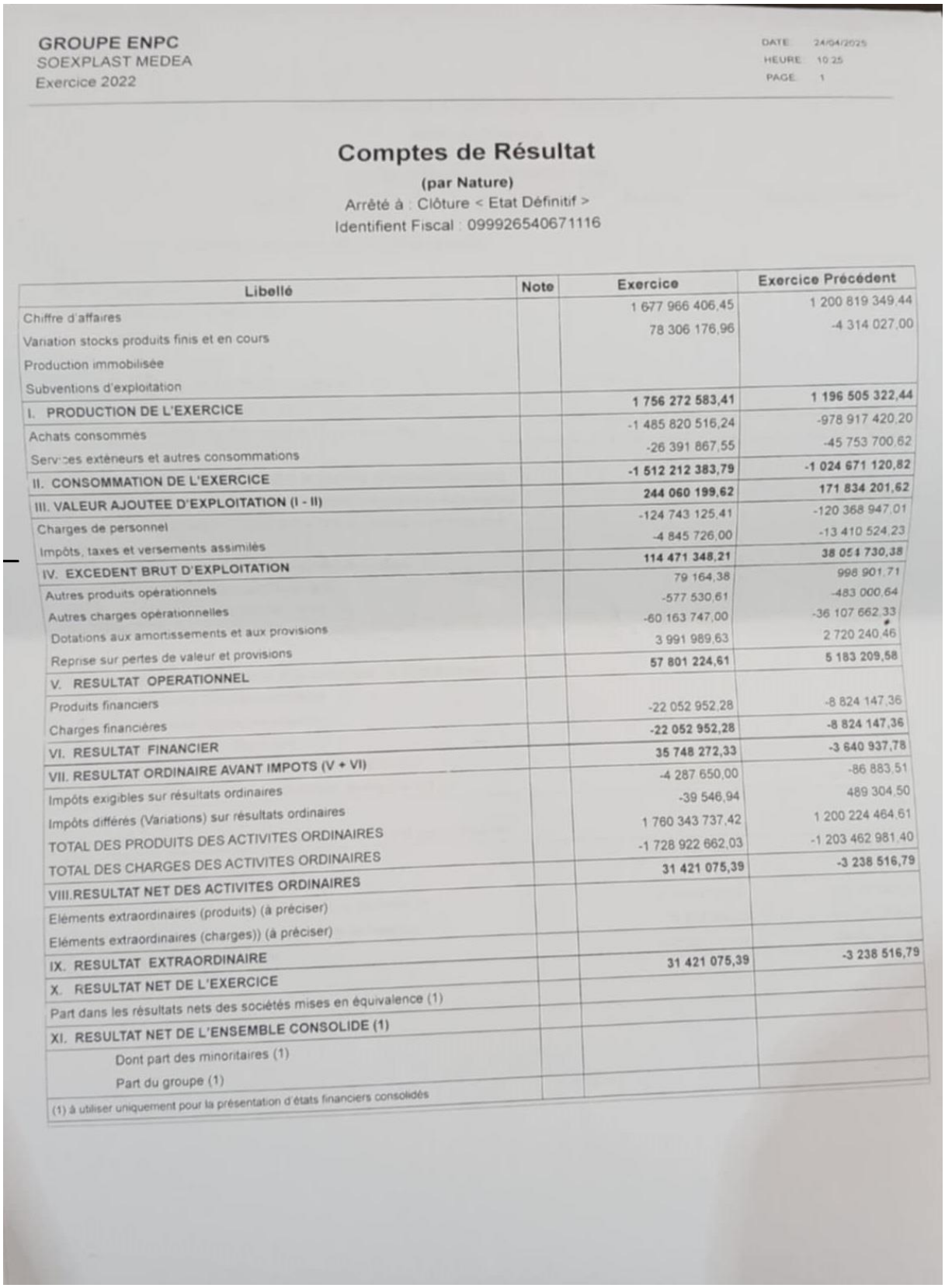
GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2022

DATE 24/04/2025
HEURE 10:24
PAGE 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		347 900 000,00	347 900 000,00
Actif repris pat l'etat dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		36 741 820,62	36 741 820,62
Ecart de réévaluation		486 815 400,00	486 815 400,00
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		31 421 075,39	-3 238 516,79
Autres capitaux propres - Report à nouveau		64 925 589,98	78 107 717,51
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**967 803 885,99**	**946 326 421,34**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		820 862 564,80	933 210 947,90
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		22 935 022,36	23 143 161,99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**843 797 587,16**	**956 354 109,89**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		198 328 233,46	112 341 150,57
Impôts		6 624 363,00	3 078 991,74
Groupe et associés			
Autres dettes		16 386 010,98	17 918 927,45
Trésorerie passif		132 125 000,00	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**353 463 607,44**	**133 339 069,76**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 165 065 080,59**	**2 036 019 600,99**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2022

DATE : 24/04/2025
HEURE : 10:25
PAGE : 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		1 677 966 406,45	1 200 819 349,44
Variation stocks produits finis et en cours		78 306 176,96	-4 314 027,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 756 272 583,41**	**1 196 505 322,44**
Achats consommés		-1 485 820 516,24	-978 917 420,20
Services extérieurs et autres consommations		-26 391 867,55	-45 753 700,62
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 512 212 383,79**	**-1 024 671 120,82**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**244 060 199,62**	**171 834 201,62**
Charges de personnel		-124 743 125,41	-120 368 947,01
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 845 726,00	-13 410 524,23
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**114 471 348,21**	**38 054 730,38**
Autres produits opérationnels		79 164,38	998 901,71
Autres charges opérationnelles		-577 530,61	-483 000,64
Dotations aux amortissements et aux provisions		-60 163 747,00	-36 107 662,33
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 991 989,63	2 720 240,46
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**57 801 224,61**	**5 183 209,58**
Produits financiers			
Charges financières		-22 052 952,28	-8 824 147,36
VI. RESULTAT FINANCIER		**-22 052 952,28**	**-8 824 147,36**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**35 748 272,33**	**-3 640 937,78**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-4 287 650,00	-86 883,51
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-39 546,94	489 304,50
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 760 343 737,42	1 200 224 464,61
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 728 922 662,03	-1 203 462 981,40
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**31 421 075,39**	**-3 238 516,79**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**31 421 075,39**	**-3 238 516,79**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2022

DATE : 24/04/2025
HEURE : 10:25
PAGE : 1

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 099926540671116

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		1 724 681 847,19	1 276 686 588,65
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 776 306 449,56	-1 291 450 848,49
Intérêts et autres frais financiers payés		-23 329 588,91	-9 119 251,09
Autres encaissements		47 263 021,79	95 115 177,40
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-27 691 169,49	71 231 666,47
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-2 518 195,00	-6 055 030,12
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-2 518 195,00	-6 055 030,12
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			-57 197 485,50
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés		-112 348 383,10	-73 842 367,38
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-112 348 383,10	-131 039 852,88
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-142 557 747,59**	**-65 863 216,53**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		215 454 729,92	281 317 946,45
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		72 896 982,33	215 454 729,92
Variation de trésorerie de la période		**-142 557 747,59**	**-65 863 216,53**
Rapprochement avec le résultat comptable			

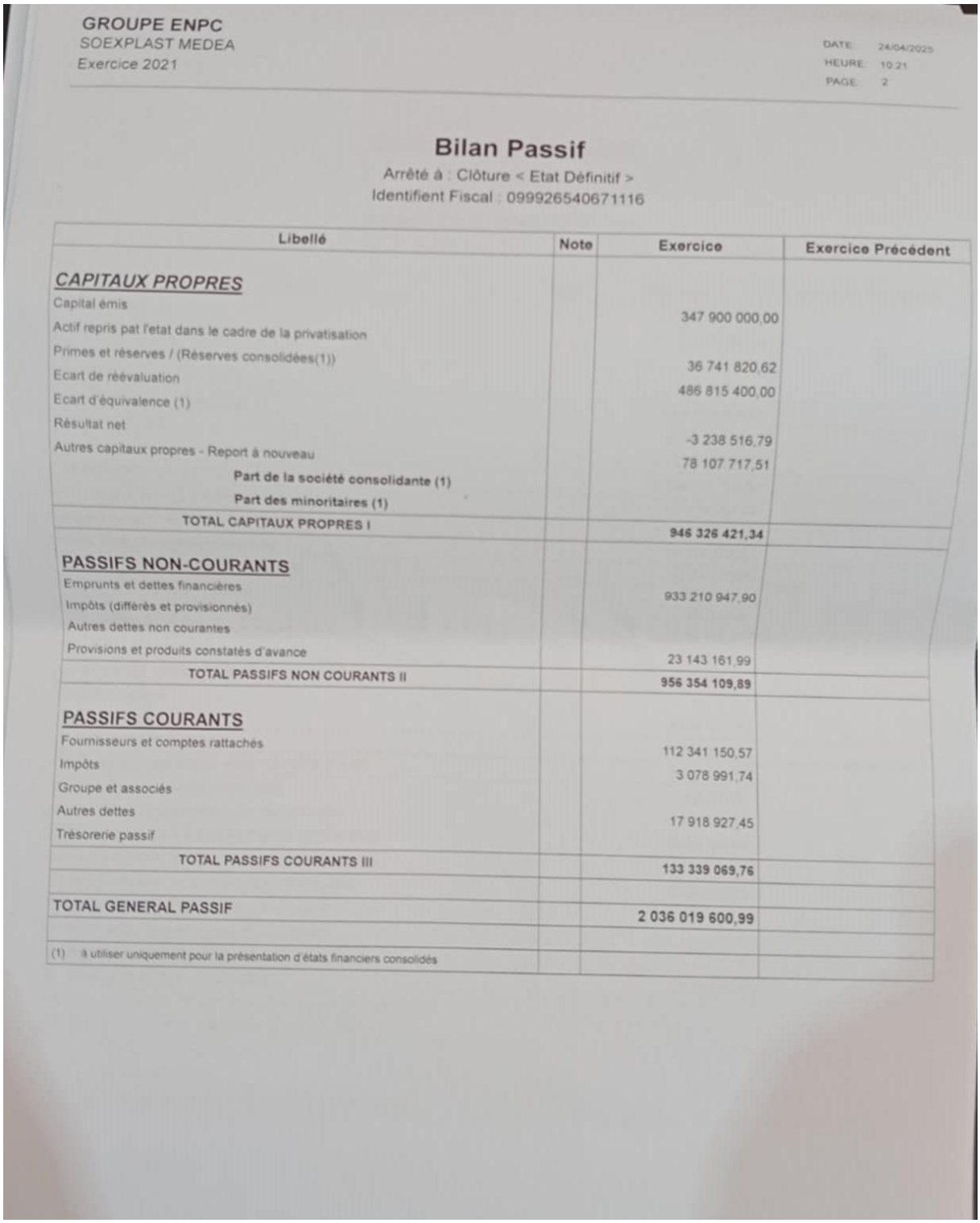
GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2021

DATE : 24/04/2025
HEURE : 10:31
PAGE : 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**853 047,95**	**412 422,95**	**440 625,00**	
Immobilisations corporelles		**1 993 266 079,81**	**790 635 108,01**	**1 202 630 971,80**	
Terrains		*715 905 000,00*		*715 905 000,00*	
Bâtiments		*227 359 614,00*	*93 073 685,58*	*134 285 928,42*	
Equipements et installations		1 024 921 301,12	678 129 219,88	346 792 081,24	
Autres immobilisations corporelles		*25 080 164,69*	*19 432 202,55*	*5 647 962,14*	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**6 522 200,77**		**6 522 200,77**	
Autres participations et créances rattachées					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*2 125 000,00*		*2 125 000,00*	
Impôts différés actif		*4 397 200,77*		*4 397 200,77*	
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 000 641 328,53	791 047 530,96	**1 209 593 797,57**	
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		**275 202 616,47**	**31 180 074,85**	**244 022 541,62**	
Stocks de marchandises		381 400,00		381 400,00	
Matières premières et fournitures		195 308 034,62	2 758 996,42	192 549 038,20	
Autres approvisionnements		60 446 312,85	28 359 865,11	32 086 447,74	
Encours de production de biens		10 560 000,00		10 560 000,00	
Stocks de produits		8 506 869,00	61 213,32	8 445 655,68	
Stocks à l'extérieurs					
Créances et emplois assimilés		**383 863 314,01**	**16 914 782,13**	**366 948 531,88**	
Clients et comptes rattachées		*140 381 272,07*	*1 914 782,13*	*138 466 489,94*	
Autres débiteurs		*5 802 751,57*		*5 802 751,57*	
Impôts et assimilés		*167 772 618,80*		*167 772 618,80*	
Groupe et associés		69 906 671,57	15 000 000,00	54 906 671,57	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**215 454 729,92**		**215 454 729,92**	
Banque		*215 453 979,73*		*215 453 979,73*	
Caisse		*750,19*		*750,19*	
Regies d'avances et accredittifs					
TOTAL ACTIF COURANT		874 520 660,40	48 094 856,98	**826 425 803,42**	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 875 161 988,93	839 142 387,94	**2 036 019 600,99**	



GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2021

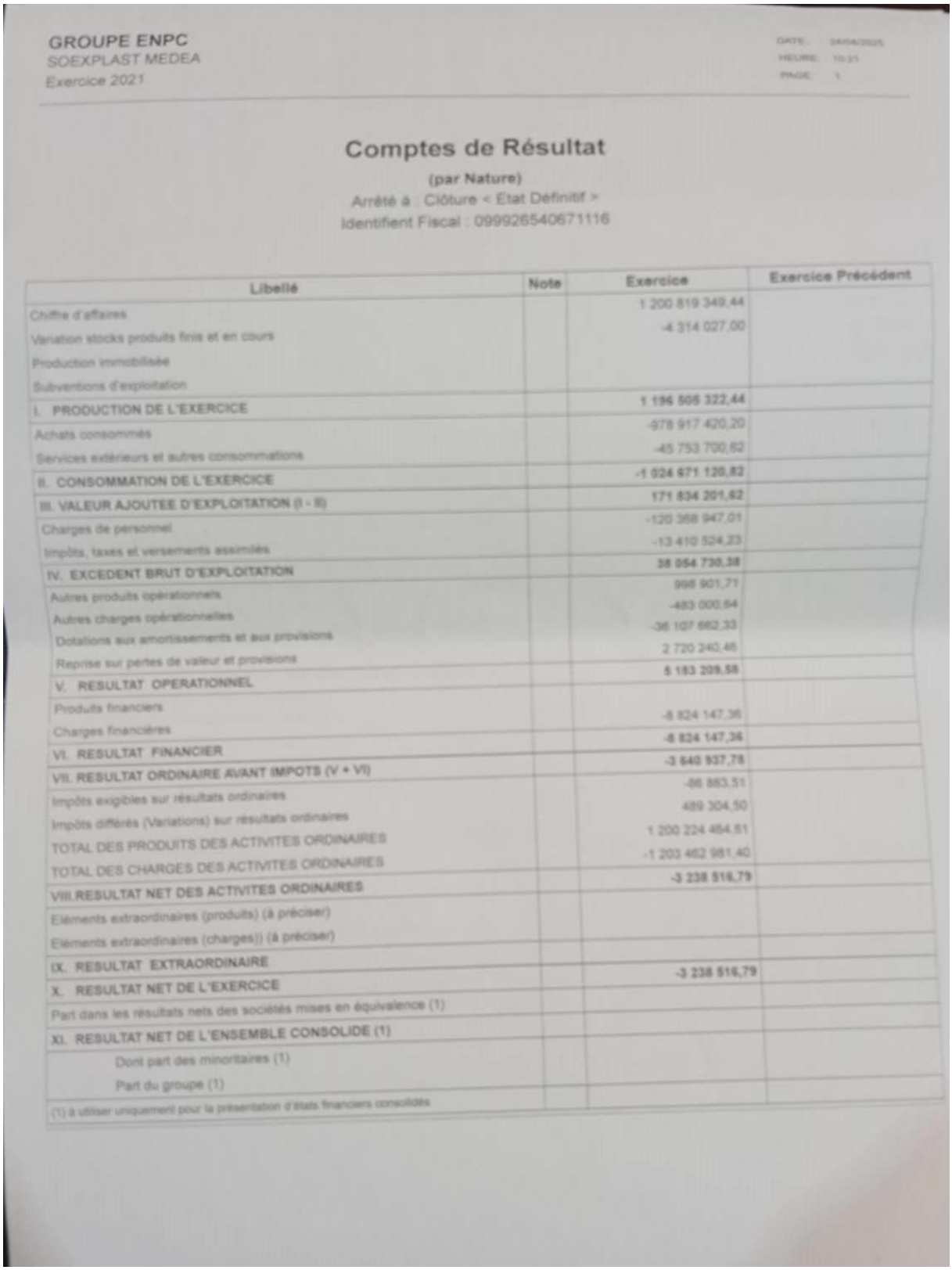
DATE: 24/04/2025
HEURE: 10:21
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		347 900 000,00	
Actif repris pat l'etat dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		36 741 820,62	
Ecart de réévaluation		486 815 400,00	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		-3 238 516,79	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		78 107 717,51	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**946 326 421,34**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		933 210 947,90	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		23 143 161,99	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**956 354 109,89**	
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		112 341 150,57	
Impôts		3 078 991,74	
Groupe et associés			
Autres dettes		17 918 927,45	
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**133 339 069,76**	
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 036 019 600,99**	

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2021

DATE : 24/04/2025
HEURE : 10:21
PAGE : 1

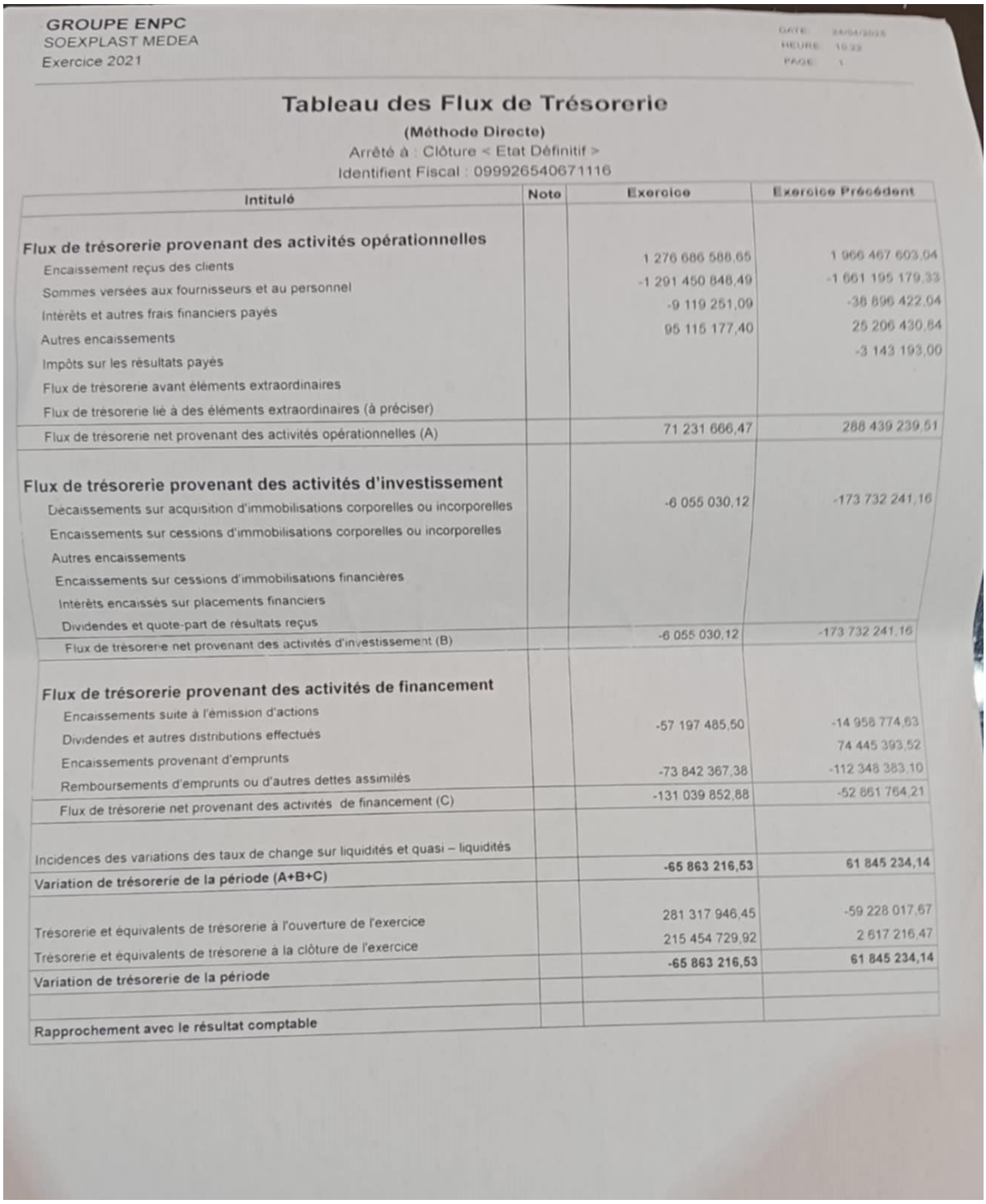
Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		1 200 819 349,44	
Variation stocks produits finis et en cours		-4 314 027,00	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 196 505 322,44**	
Achats consommés		-978 917 420,20	
Services extérieurs et autres consommations		-45 753 700,62	
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 024 671 120,82**	
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**171 834 201,62**	
Charges de personnel		-120 368 947,01	
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 410 524,23	
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**38 054 730,38**	
Autres produits opérationnels		998 901,71	
Autres charges opérationnelles		-483 000,64	
Dotations aux amortissements et aux provisions		-36 107 662,33	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 720 240,46	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**5 183 209,58**	
Produits financiers			
Charges financières		-8 824 147,36	
VI. RESULTAT FINANCIER		**-8 824 147,36**	
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**-3 640 937,78**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-86 883,51	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		489 304,50	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 200 224 464,61	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 203 462 981,40	
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-3 238 516,79**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-3 238 516,79**	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2021

DATE : 24/04/2025
HEURE : 10:23
PAGE : 1

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal : 099926540671116

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		1 276 686 588,65	1 966 467 603,04
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 291 450 848,49	-1 661 195 179,33
Intérêts et autres frais financiers payés		-9 119 251,09	-38 896 422,04
Autres encaissements		95 115 177,40	25 206 430,84
Impôts sur les résultats payés			-3 143 193,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		71 231 666,47	288 439 239,51
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-6 055 030,12	-173 732 241,16
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-6 055 030,12	-173 732 241,16
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-57 197 485,50	-14 958 774,63
Encaissements provenant d'emprunts			74 445 393,52
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés		-73 842 367,38	-112 348 383,10
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-131 039 852,88	-52 861 764,21
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-65 863 216,53**	**61 845 234,14**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		281 317 946,45	-59 228 017,67
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		215 454 729,92	2 617 216,47
Variation de trésorerie de la période		**-65 863 216,53**	**61 845 234,14**
Rapprochement avec le résultat comptable			

قائمة الملاحق:

GROUPE ENPC
SOEXPLAST MEDEA
Exercice 2022

DATE 24/04/2025
HEURE 10:24
PAGE 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		853 047,95	524 922,95	328 125,00	440 625,00
Immobilisations corporelles		1 998 010 034,83	841 749 401,79	1 156 260 633,04	1 202 630 971,80
Terrains		*715 905 000,00*		*715 905 000,00*	*715 905 000,00*
Bâtiments		*227 727 114,00*	*99 673 393,60*	*128 053 720,40*	*134 285 928,42*
Equipements et installations		1 028 043 462,14	721 992 703,42	306 050 758,72	346 792 081,24
Autres immobilisations corporelles		*26 334 458,69*	*20 083 304,77*	*6 251 153,92*	*5 647 962,14*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**6 063 903,83**		**6 063 903,83**	**6 522 200,77**
Autres participations et créances rattachées					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*1 706 250,00*		*1 706 250,00*	*2 125 000,00*
Impôts différés actif		*4 357 653,83*		*4 357 653,83*	*4 397 200,77*
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 004 926 986,61	842 274 324,74	**1 162 652 661,87**	1 209 593 797,57
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		**395 634 892,81**	**36 296 644,58**	**359 338 248,23**	**244 022 541,62**
Stocks de marchandises		936 841,68		936 841,68	381 400,00
Matières premières et fournitures		227 421 587,70	2 758 996,42	224 662 591,28	192 549 038,20
Autres approvisionnements		69 545 297,47	33 476 434,84	36 068 862,63	32 086 447,74
Encours de production de biens		27 908 800,00		27 908 800,00	10 560 000,00
Stocks de produits		69 464 245,96	61 213,32	69 403 032,64	8 445 655,68
Stocks à l'exterieurs		358 120,00		358 120,00	
Créances et emplois assimilés		**587 088 170,46**	**16 910 982,30**	**570 177 188,16**	**366 948 531,88**
Clients et comptes rattachées		*259 290 284,09*	*1 910 982,30*	*257 379 301,79*	*138 466 489,94*
Autres débiteurs		*8 782 168,85*		*8 782 168,85*	*5 802 751,57*
Impôts et assimilés		*249 534 045,95*		*249 534 045,95*	*167 772 618,80*
Groupe et associés		69 481 671,57	15 000 000,00	54 481 671,57	54 906 671,57
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**72 896 982,33**		**72 896 982,33**	**215 454 729,92**
Banque		*72 896 422,33*		*72 896 422,33*	*215 453 979,73*
Caisse		*560,00*		*560,00*	*750,19*
Regies d'avances et accredittifs					
TOTAL ACTIF COURANT		1 055 620 045,60	53 207 626,88	**1 002 412 418,72**	826 425 803,42
TOTAL GENERAL ACTIF		3 060 547 032,21	895 481 951,62	**2 165 065 080,59**	2 036 019 600,99